مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٠٩

الخميس، ٢٩ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/674)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) (S/2019/674)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/674، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ مرة أخرى اليوم بتناول الحالة في محيط إدلب، التي أحطنا مجلس الأمن علما بشأنها مرات عديدة خلال الأشهر الأربعة الماضية. وقد أصدر الأمين العام بيانا آخر في ٢٠ آب/أغسطس، أعرب فيه عن بالغ القلق من استمرار التصعيد وأدان بشدة الهجمات المستمرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية، وحث الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني.

وفي ٢١ آب/أغسطس، أصدر الأمين العام أحدث تقرير له (S/2019/674)، الذي أشرتم إليه للتو، سيدتي الرئيسة، عن تنفيذ قرارات المجلس بشأن سورية. ويشمل التقرير الفترة الممتدة حتى نهاية تموز/يوليه.

وباختصار، تشير تقديرات حذرة إلى مقتل ما يزيد على ٥٠٠ من المدنيين وإصابة المئات من الجرحى منذ بداية التصعيد في شمال غرب سوريا في أواخر نيسان/أبريل. وتفيد منظمة الصحة العالمية واليونيسف بأن ٤٣ مرفقا للرعاية الصحية و ٨٧ مرفقا تعليميا و ٢٩ محطات للمياه وسبعة أسواق قد تضررت من جراء القتال منذ نيسان/أبريل. ويذكرنا تقرير الأمين العام بأن تلك الهجمات قد تم التحقق منها باستخدام نظم مجربة ومختبرة تتلقى بواسطتها الأمم المتحدة التقارير من شركائها في الميدان ثم تراجع بالتوازي مع اثنين على الأقل من المصادر المستقلة الأخرى.

وأعتقد أن غير بيدرسن سيتطرق في بيانه إلى التطورات العسكرية والسياسية التي شهدتها المنطقة مؤخرا. وأود أن أقدم إلى المجلس بعض الأمثلة على العواقب الإنسانية التي شهدناها منذ آخر المعلومات التي قدمها نائبي إلى أعضاء المجلس في ١٤ آب/أغسطس. فقد أبلغ خلال عطلة نهاية الأسبوع الممتدة من ١٦ إلى ١٨ آب/أغسطس عن مقتل ٤٤ مدنيا آخرين من بينهم ١٦ طفلا و ١٢ امرأة جراء الغارات الجوية. وتفيد التقارير أيضا بأن تلك الهجمات قد سببت أضرارا أيضا بمدرستين في حاس إحداهما في معر تحرمة والأخرى في حزيران. وأفيد في يوم

الاثنين عن مقتل ١٥ مدنياً نتيجة للغارات، من بينهم نساء وأطفال في سبعة أحياء سكنية في إدلب. وتلقينا تقارير صباح اليوم عن مقتل ١٧ شخصا آخرين بالأمس من بينهم ثلاث نساء وسبعة أطفال جراء الغارات الجوية، فضلا عن تدمير مرفق للرعاية الصحية في بلدة الغدقة.

وعلى مدى الأسابيع الثلاثة الماضية ومنذ منذ انهيار وقف إطلاق النار المشروط في ٥ آب/أغسطس، أفرغت عشرات الأحياء السكنية في شمال حماة وجنوب إدلب. وتبين الصور الساتلية أن مدنا وقرى بأكملها قد سويت بالأرض. وفر معظم الذين تمكنوا شمالا صوب محافظة إدلب وأقرب إلى الحدود التركية. أما الذين ظلوا فاختبأوا في الطوابق السفلية أو في ما تبقى من بيوتهم.

وسجلت النظم المدعومة من قبل الأمم تحركات نحو ٥٧٦ ٠٠٠ من المشردين منذ أيار/مايو. ولإعطاء المجلس شعورا بحجم الأزمة: فإن تلك الأرقام هي ثلاثة إلى أربعة أضعاف العدد المسجل خلال أعمال العنف التي وقعت في الغوطة الشرقية في وقت مبكر من العام الماضي، وأكثر بحوالي ٧٥ في المائة مما لوحظ خلال الهجوم الذي وقع في جنوب سوريا في منتصف عام ٢٠١٨. ويعيش كثير من هؤلاء الأشخاص في العراء ويحتمون أحيانا بساتر بلاستيكي. وتحولت نحو ١٠٠ مدرسة إلى مأوى للنازحين ما أثر سلبا على قدرتها على توفير التعليم للأطفال.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، وعقب التقدم المحرز في العديد من المناطق في شمال حماة وجنوب إدلب، أعلنت السلطات السورية مرة أخرى افتتاح معبر مورك – صوران للمدنيين الراغبين في مغادرة المنطقة. وندرك أن السلطات السورية قد وفرت حافلات في المنطقة وأنه طلب من الهلال الأحمر العربي السوري التأهب لاحتمال تنقل السكان.

وهناك ملجآن بسعة ١٥٠ شخصا في الصوران حددا لاستقبال المشردين. ولدى الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني أفرقة متنقلة وعلى أهبة الاستعداد للاستجابة في المنطقة إذا ما قرر المدنيون استخدام نقطة العبور. ولكن يبدو من المعلومات المتاحة لنا أن عددا قليلا نسبيا من السكان يقررون التنقل في ذلك الاتجاه بالمقارنة إلى العدد الأكبر الذي يفضل الانتقال شمالا وغربا صوب إدلب.

ولعل أحد أبعاد هذا النزاع في إدلب الذي لم تشمله إحاطاتنا السابقة – وشمله تقرير الأمين العام الأخير – هو الأثر المترتب على الأنشطة الزراعية في شمال حماة وجنوب إدلب. ومن المتعارف عليه تقليديا أن أجزاء كبيرة من المنطقة الزراعية في إدلب تعتبر من أخصب الأراضي في البلد ويزرع فيها القمح. وأدى القصف والغارات الجوية والحرائق المبلغ عنها على نطاق واسع إلى تدمير المحاصيل والإضرار بالمعدات الزراعية. وتلف جزء كبير من المحاصيل بينما تضاءلت القدرة على إعداد التربة للموسم الزراعي الجديد.

وما برحت أدعو وغيري من مسؤولي الأمم المتحدة مرارا وتكرارا الأطراف والمجلس إلى كفالة احترام القانون الإنساني الدولي. فالقواعد واضحة. إذ يجب على الأطراف أن تطبق في جميع الأوقات مبدأي التمييز والحيطة أثناء القتال وأن تتخذ كل الخطوات اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من الهجمات والأضرار الناجمة عن العنف. وتجب حماية المنازل والمستشفيات والمدارس وشبكات المياه والأسواق. وليس هناك سبب منطقي أو مبرر لتدمير المناطق المدنية بهذا القدر الذي شهدناه في إدلب اليوم.

ومن المتوقع أن تشرع هيئة التحقيق التي أعلن الأمين العام عن إنشائها التحقيق خلال الشهور المقبلة في الحوادث التي وقعت في شمال غرب سوريا والتي أسفرت عن تدمير أو إلحاق الضرر بمرافق إما حددت لتفادي استهدافها عسكريا أو تلقت دعما إنسانيا من الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من كل التحديات تواصل دوائر العمل الإنساني بذل كل ما في وسعها لتلبية احتياجات ما يقدر بـ ٣ ملايين

شخص يقيمون في إدلب وما حولها. ومع وجود نحو ٠٠٠ ١٥ من العاملين في مجال تقديم المعونة في الميدان فإنهم يواصلون تقديم معينات الإيواء والمساعدة الغذائية والخدمات الصحية للسكان، بما في ذلك المشردين حديثا. ويتلقى أكثر من مليون شخص المساعدة الغذائية العامة شهريا.

ولا يمكن الوصول إلى سكان إدلب إلا عن طريق العمليات عبر الحدود – لأن تلك كما قلت من قبل هي الطريقة الوحيدة للوصول إليهم نظرا لمنع ذلك من داخل البلد. ولذلك السبب فإن تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في وقت لاحق من هذا العام سيكون أمرا حاسما.

وأود أن أطلع المجلس الآن على آخر التطورات في الركبان. فقد أدت قسوة الظروف القاسية وانعدام المساعدة إلى جانب الأمل في التوصل إلى حلول دائمة إلى مغادرة الكثيرين للمخيم. وأجرت بعثة مشتركة أخرى بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري تقييما في الأسبوع الماضي. وكان الغرض منها تحديد عدد الأشخاص الراغبين في مغادرة الركبان والراغبين في البقاء. وأبلغت البعثة جميع المقيمين في المخيم بخطط المغادرة الطوعية المشمولة بالمساعدة في المستقبل فضلا عن تقييم احتياجات الراغبين في البقاء.

ووفقا لاتفاقنا مع السلطات السورية فإن من المقرر إرسال بعثة أخرى إلى الركبان خلال الأسابيع القليلة القادمة لتسهيل نقل الأشخاص الراغبين في مغادرة الركبان والبحث عن مأوى في حمص. ويجب أن تكون جميع التنقلات طوعية وآمنة وكريمة وأن تتم استنادا إلى قرارات مستنيرة مع ضمان وصول المساعدات الإنسانية في جميع المراحل. وينص الاتفاق على أن تقدم الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري من خلال البعثة نفسها المساعدات الإنسانية الحيوية إلى من يقررون البقاء في الركبان.

وأود أن أنتقل الآن إلى مخيم الهول. فهناك حاليا نحو ٦٠٠ ٦٨ شخص في ذلك المخيم. ونحو ٤٠ في المائة منهم سوريون و ٤٥ في المائة عراقيون و ١٥ في المائة منهم من الرعايا الأجانب. ونحو ٩٤ في المائة من النساء والأطفال من بينهم ٦٧ في المائة تقل أعمارهم عن ١٨عاما. وتعرض معظمهم للعنف والأذى من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويعيشون الآن في ظروف صعبة للغاية ويواجهون مصيرا مجهولا. ويشمل ذلك خطر حرمانهم من العودة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أو للمحاكمة العادلة وخطر أن يصبحوا من عديمي الجنسية على الرغم من جنسيتهم أو تقديمهم للحصول على المواطنة.

وينبغي إيجاد حلول عاجلة لتلك المسائل الصعبة. ودعت الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إعادة رعاياها إلى أوطانهم لأغراض محاكمتهم وإعادة تأهيلهم أو إدماجهم حسب الاقتضاء بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وفي إطار ذلك الجهد فإن ن المهم أن يعتبر جميع الأطفال دون سن ١٨ عاما ضحايا أساسا فضلا عن حمايتهم ومساعدتهم على النحو الواجب.

وأحاطت الأمم المتحدة علما بالبيانات الصادرة عن الولايات المتحدة وتركيا فيما يتعلق بخططهما لتنسيق إنشاء ما يسمى المنطقة الآمنة في شمال شرق سورية. وليست الأمم المتحدة طرفا في ذلك الاتفاق ولم تستشر فيه. ويجب أن أشدد على أن تكفل التدابير المتخذة سلامة المدنيين ورفاههم، بما في ذلك حمايتهم من العنف والتشريد القسري أو فقدان سبل العيش. وأن يكفل استمرار إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين، بما في ذلك من خلال برنامج عبر الحدود للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني.

وتسيّر الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية عملية إغاثة كبيرة إلى جميع أنحاء سورية وصلت إلى ٦ ملايين شخص في الفترة المشمولة بالتقرير الأخير للأمين العام. وشملت المساعدةُ الإنسانية التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة توفير الأغذية لما

يبلغ متوسطه ٣,٦ ملايين شخص ممن هم بحاجة إلى المعونة كل شهر وتوفير ما يزيد على ٢,١ مليون من العلاجات الصحية والطبية للأشخاص في جميع أنحاء البلد. بيد أن تمويل الاستجابة الإنسانية هذا العام انخفضت كثيرا عما كانت عليه خلال هذه المرحلة نفسها في عام ٢٠١٨. وعليه، أود أن أطلب من جميع الذين تعهدوا في مؤتمر بروكسل في نيسان/أبريل اتخاذ إجراءات مبكرة لتنفيذ تعهداتهم.

وأخيرا، أود أن أنتقل مرة أخرى للحديث عن إدلب. وسيمرُّ عام بعد ثلاثة أسابيع من الآن على توقيع مذكرة التفاهم بشأن إدلب – وهو اتفاق دعا إلى ضبط النفس ويرمي إلى منع مزيد من التصعيد في شمال غرب سوريا. ورغم مرور عام ما زال القصف والقتال مستمرين على مرأى الجميع اليوم تلو الآخر. يعتمد ثلاثة ملايين شخص، ثلثاهم من النساء والأطفال، على دعم المجلس لوقف العنف. لقد أخبرت الأعضاء في الشهر الماضي (انظر الوثيقة S/PV.8589) بما قاله لي البعض منهم. لا يمكننا إعادة عقارب الساعة إلى الوراء على ما حدث. لكن يمكن لأعضاء المجلس أن يتخذوا الآن إجراءً مفيداً لحماية المدنيين وضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي. إن القيام بذلك هو من اختصاص المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): حجم العنف وعدم الاستقرار في سورية أمر مقلق للغاية. لدينا عدد متزايد من القتلى المدنيين، وملايين المشردين، وعشرات الآلاف من أشخاص لا حصر له من المحتجزين أو المفقودين، وأجزاء كبيرة من الأراضي السورية مجزأة بين مختلف الأطراف، ومواجهات بين الدول على محاور متعددة، ودولة إسلامية عائدة للظهور في العراق والمشرق وتصعد هجمات حرب العصابات. لكننا لم نطلق بعد عملية سياسية حقيقية. هذه الديناميات يمكن ويجب أن تتغير. أود أن أسلط الضوء على الأخطار التي تواجهنا وآفاق إطلاق المسار السياسي. وأود أيضا أن أؤكد أهمية دعم مجلس الأمن إذا أردنا أن نبدأ في تغيير هذه الديناميات.

أود أن أسلط الضوء على خمسة شواغل رئيسية فورية بشأن الوضع على الأرض. أود أن أبدأ بالوضع في الشمال الغربي. على الرغم من محاولة روسية – تركية لإعادة وقف إطلاق النار المعلن في أوائل آب/أغسطس، سرعان ما استؤنفت الأعمال العدائية في إدلب وحولها. وقد أعاد هجوم حكومي كبير السيطرة على الطرف الجنوبي من منطقة تخفيف التوتر، وتتواصل الغارات الجوية الموالية للحكومة والقصف والصواريخ وقذائف الهاون. لقد قُتل المزيد من المدنيين، كما أوضح للتو السيد لوكوك، وفر الكثيرون من منازلهم. وتضرر عدد أكبر من المرافق الصحية وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك الأسواق والمدارس ومخيمات المشردين داخليا ومحطات المياه. تم تهجير السكان من مدن بأكملها تقريبًا، حيث يفر المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، من القصف وتتقطع السبل بهم دون مأوى أو طعام أو ماء.

أبلغت تركيا بأن إحدى قوافلها العسكرية في إدلب تعرضت لهجمات جوية. وفي الوقت نفسه قامت قوات موالية للحكومة بتطويق مركز مراقبة تابع لتركيا في مدينة مورك – وهذا تذكير بأن الوضع ينطوي على خطر نشوب صراع دولي. لقد التقى الرئيس بوتين والرئيس أردوغان يوم الثلاثاء، ٢٧ آب/أغسطس، وأشاروا إلى أنهم توصلوا إلى تفاهم مشترك حول كيفية تحقيق الاستقرار في الوضع على أساس مذكرة التفاهم الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذه الدبلوماسية الرفيعة المستوى وبهذا البيان، ونأمل أن يجلب الهدوء إلى إدلب. لكني أود أن أعرب عن أشد القلق من أن العنف لم يهدأ حتى الآن.

لا أحد يدعي أن هناك حلاً سهلاً للتحدي المتمثل في مواجهة الجماعة الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن ”هيئة

تحرير الشام‘‘ أو جماعات مثل ’’حراس الدين‘‘ والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. يجب أن تتوقف هجماتهم. لكن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تعرض ثلاثة ملايين مدني للخطر. إن لهم الحق في الحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يجب أن تتوقف الآن الأعمال التي تقتلهم وتشردهم. إن الوضع في إدلب يحتاج إلى حل يهيمن عليه الطابع السياسي.

ثانياً، أود أن أنتقل إلى الوضع في الشمال الشرقي. لقد اندلع التوتر في تموز/يوليه عند ظهور حشود من القوات على الجانب التركي من الحدود. وقد ساعد التقدم المحرز في المحادثات بين الولايات المتحدة وتركيا في شهر آب/أغسطس في تجنب الصراع. نحن نتابع التطورات عن كثب، حيث يبدو أنه تم اتخاذ الخطوات الأولى نحو تنفيذ تلك التفاهمات المؤقتة. لكن، وكما قال الأمين العام، هناك حاجة إلى تسوية سياسية ملموسة – حل يحترم سيادة سورية وسلامة أراضيها ووحدتها، ويراعي الشواغل الأمنية التركية المشروعة، وينص على رفاهية السكان السوريين المتنوعين في تلك المنطقة ويسمح بسماع أصواتهم.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتوترات الإسرائيلية – الإيرانية، أكدت إسرائيل أنها شنت غارات جوية على ضواحي دمشق في ٢٤ آب/أغسطس. وقالت إسرائيل إن هدفها كان إجهاض هجمات بالطائرات المسيّرة تنطلق من الأراضي السورية، والتي صرحت بأن عناصر قوة القدس الإيرانية والميليشيات الشيعية في سورية كانت تخطط لها. وقالت وسائل الإعلام السورية إن أنظمة الدفاع الجوي السورية اعترضت الصواريخ المعادية قبل أن تصل إلى أهدافها. وقال حزب الله إن اثنين من مقاتليه قُتلا في الغارات وهدد بالانتقام من داخل لبنان. ومثل هذه الإجراءات التصعيدية تبعث على القلق الشديد. إنني أحث جميع الأطراف، بل جميع الدول في المنطقة، على احترام سيادة سورية بالامتناع عن الهجمات والاستفزازات وإظهار أقصى درجات ضبط النفس في الأفعال والأقوال معاً.

رابعاً، في جنوب غرب سورية، التقارير الواردة عن اعتقالات ومظاهرات وعمليات اختفاء واغتيالات تشكل مصدر قلق بالغ. وقد سلط السيد لوكوك الضوء على التحديات في بلدتي الركبان والهول، وليس لدي في الحقيقة ما أضيفه.

خامساً، دعونا نتذكر أن الأسر السورية تواجه مخاطر متعددة من الصراع العنيف والإرهاب والتهجير والتجنيد والاحتجاز التعسفي والتعذيب والانفصال والعنف الجنساني وغيرها من قضايا الحماية العديدة. يواجه السوريون أيضًا مستويات غير مسبوقة من الفقر وأوجه القصور الاقتصادية والشعور باليأس. ولا يزال ملايين اللاجئين السوريين يواجهون عقبات أمام العودة الآمنة والكريمة والطوعية.

يجب أن يكون أوضح من أي وقت مضى أنه لا يوجد حل عسكري للوضع في سورية. لم يكن وقف إطلاق النار في سائر أنحاء البلد، والمنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أكثر أهمية وضرورة مما هو الآن على الإطلاق، بما في ذلك من منطلق اعتبارات السلم والأمن الدوليين. من الواضح أن العملية السياسية وحدها، والحل السياسي في نهاية المطاف، هما ما يمكنهما استعادة سيادة سورية وحماية حقوق ومستقبل جميع السوريين والبدء في معالجة الانقسامات العميقة داخل المجتمع السوري.

لهذا السبب، وحتى في خضم القتال، لم أدخر وسعاً في الاضطلاع بولايتي لتسهيل المفاوضات بين الأطراف السورية التي تؤدي للبدء بعملية لوضع دستور جديد، تعقبها انتخابات حرة ونزيهة، تحت إشراف الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وما فتئت أتشاور بعناية مع حكومة الجمهورية العربية السورية ولجنة المفاوضات السورية المعارضة من أجل التوصل إلى اتفاق متين على لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة، بقيادة السوريين ومملوكة للسوريين، تُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، والتي يمكن أن تشكل مدخلاً لعملية سياسية

أوسع. أشكر كلاً من الحكومة والمعارضة على الحوار الموضوعي والمفتوح الذي تجريه كل منهما مع الأمم المتحدة.

لقد كان من الواضح طوال تلك الفترة أنه لا اتفاق على شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء. ومع ذلك، هناك تفاهم قوي على رئيسين مشاركين متساويين، أحدهما من الحكومة والآخر من المعارضة؛ وعلى تيسير الأمم المتحدة من خلال المساعي الحميدة التي أقوم بها؛ وأن تكون عتبة التصويت ٧٥ في المائة، بينما يتم السعي الجاهد للتوصل إلى توافق في الآراء؛ وعلى مجموعة كبيرة من ١٥٠ عضوًا وهيئة صغيرة مكونة من ٤٥ عضوًا؛ والتزام واضح بضمان سلامة وأمن أعضاء اللجنة وأقاربهم.

في مطلع شهر تموز/يوليه، أجريت محادثات مثمرة مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم وقيادة لجنة المفاوضات السورية المعارضة حول جميع التفاصيل المتبقية من حزمة لحل مسألة الأسماء المعلقة والاتفاق على الشروط المرجعية والنظام الأساسي. وقد تم الانتهاء تقريباً من هذه الحزمة. الاختلافات الرئيسية، في تقييمي، بسيطة نسبياً. وأنا مقتنع بأننا نستطيع الانتهاء من هذه المفاوضات. وأنا على اتصال مع كل من المعارضة والحكومة. كما أنني أبديت استعدادي للعودة إلى دمشق في المستقبل القريب كجزء من استكمال هذا العمل.

ولدي الأمل في أن تكون الأمم المتحدة في وضع يسمح لها بالإعلان عن اتفاق قبل بدء الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

قدمت حكومتا روسيا وتركيا مساعدة خاصة وتدعمان بالكامل قيادة الأمم المتحدة لعملية التفاوض بشأن اللجنة الدستورية. وسأزور إيران قريباً وأتطلع إلى دعمها المستمر. وليس لدي أدنى شك في أنه يمكن لمؤتمر قمة رؤساء روسيا وتركيا وإيران المزمع عقده في منتصف شهر أيلول/سبتمبر، الإسهام في الجهود الجارية.

إنني أقدر الدعم القوي الذي قدمته الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية والعربية لجهد الأمم المتحدة ككل، وكذلك الدعم الفعال الذي قدمه الاتحاد الأوروبي. وأتطلع إلى زيارة واشنطن العاصمة وإجراء مشاورات فيها في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وأواصل حث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشدة على تعميق حوارهما المباشر بالاعتماد على الجهود التي بذلاها خلال العام.

لقد سمعت خلال الأشهر الأخيرة أن بعض السوريين يتفاعلون بسخرية مع فكرة اللجنة الدستورية في جنيف بينما يزداد العنف ولا يتم إحراز أي تقدم فيما يخص الملفات الأخرى. لقد وجدت أن الأفكار المستقاة من مجموعة واسعة من فئات المجتمع المدني السوري والنساء السوريات، بما في ذلك عبر غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة لدينا، مهمة للغاية في هذا الصدد. وهي تكشف عن حقيقة أساسية مفادها أنعملية قابلة للاستمرار لا يجب أن تتعلق فقط بالاجتماعات في جنيف. بل يجب أن تعالج مشاكل الحياة الحقيقية للسوريين منذ البداية. ولكي يفتح عهدا جديدا بشكل حقيقي ويتيح لسورية فتح صفحة جديدة، فإن إطلاق اللجنة الدستورية يجب أن يكون مصحوبًا بتدابير لها تأثير ميداني حقيقي.

ويمكن أن يكون اتخاذ إجراء حقيقي بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين أحد هذه التدابير إذا اتخذ بطريقة هادفة وعلى نطاق واسع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت عملية إطلاق متزامنة رابعة تحت مظلة الفريق العامل المكون من إيران وروسيا وتركيا والأمم المتحدة. ويسعدني أنه جرى بفضل الإصرار القوي للأمم المتحدة تحقيق تقدم واضح فيما يتعلق باحترام الأحكام الأساسية للقانون الدولي الإنساني. وسُمح لأول مرة للجنة الدولية للصليب الأحمر بالعمل كوسيط محايد، كما شاهد أعضاء فريقي العملية أيضًا.

لكن ذلك وجميع عمليات الإطلاق الأخرى حتى الآن لم تكن كافية تماما من حيث نطاقها. وتمشيا مع القرار ٢٢٥٤

(٢٠١٥)، يجب على جميع الأطراف الانخراط في عمليات إطلاق سراح أحادية الجانب وتجاوز عمليات تجاوز تبادل الأفراد. وأعتقد أنه يجب إطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى والمسنين على نطاق واسع. ويجب على الحكومة والمعارضة جمع وحماية وإدارة المعلومات التي لديها عن الأفراد الذين تحتجزهم أو تراقبهم أو تبحث عنهم. ومرة أخرى، يمكن للوسيط المحايد المعترف به دوليًا مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بدور رئيسي في دعم جميع الأطراف، بما في ذلك الأسر، من خلال تجميع المعلومات المتعلقة بالمحتجزين والمفقودين وكذلك الحفاظ على هذه المعلومات آمنة ومعالجتها بشكل سري.

واتخذ فريقي بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمرإجراءات لإجراء عمليات بحث عن المفقودين في سورية بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي وبالروح الحقيقية للقرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) الذي اعتمده المجلس بالإجماع في شهر حزيران/يونيه. وستدرج تلك الإجراءات في جدول أعمال الاجتماع القادم للفريق العامل. ودعوتي لعقد هذا الاجتماع في جنيف، كجزء من المشاورات الدورية للفريق العامل، لا تزال قائمة.

وتتحمل الأطراف الفاعلة الدولية مسؤولية تعميق حوارها أيضًا وكذلك دعم العملية التي تيسرها الأمم المتحدة ونحن نعمل مباشرة مع الأطراف السورية. وليس لدي شك في أن صيغة أستانا وشكل المجموعة الصغيرة سيستمران. وتتّبع الأمم المتحدة نهجا عمليا للعمل مع هذه المجموعات الهامة. ولكن حان الوقت لحشد الإرادة المجسدة في كل من هذه الأشكال وفي العضوية الدائمة في المجلس بطريقة عملية للغاية وهي مجموعة من الأطراف الفاعلة الرئيسية في منتدى مشترك في جنيف تدعم عملية بملكية وقيادة سورية، بتيسير من جانب الأمم المتحدة للاضطلاع بولايتها التي خولها لها المجلس. وإذا أريد للسوريين التغلب على عدم ثقتهم وانقسامهم والتحرك تدريجيا صوب تعافي المجتمع السوري واستعادة مكانة سورية في المجتمع الدولي، سيكون شكل الدعم الدولي المشترك لمؤتمر جنيف مهما للغاية. وأطلب دعم المجلس لتحقيق ذلك.

إنني أدرك تمام الإدراك الحزن والمعاناة العميقة للشعب السوري في كل مكان والحاجة إلى إنهاء هذا النزاع من أجل سورية والشعب السوري والمنطقة والعالم. إننا ندخل شهرًا حاسمًا للأطراف لكي تتعاون مع الأمم المتحدة في وضع اللمسات الأخيرة على اللجنة الدستورية والأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية لتحقيق الاستقرار في إدلب وخفض التوترات في منطقة الشمال الشرقي وعلى المستوى الإقليمي، وكذلك دعم جهود الأمم المتحدة. حيث يمكن أن يمكّن ذلك الأمم المتحدة من عقد اجتماع اللجنة الدستورية واتخاذ الخطوات الأولى للتغلب على عدم الثقة العميق وبناء الثقة وتقديم بعض الأمل بعد فترة قاتمة طويلة. ولن يكون الأمر سهلاً، لكن هذا هو الطريق الوحيد نحو تحقيق مستقبل أفضل لسورية والتنفيذ التدريجي للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أُدلي بهذا البيان بشأن الحالة الإنسانية في سورية بالنيابة عن القائمين بالصياغة الثلاثة المشاركين، وهم الكويت وألمانيا وبلجيكا.

ونود أن نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الهامة اليوم عن الحالة الإنسانية في سورية.

صرح الأمين العام الأسبوع الماضي بما يلي:

”إنني قلق للغاية من التصعيد المستمر في شمال غرب سورية واحتمال وقوع هجوم أوسع نطاقا على إدلب مما قد يؤدي إلى فترة جديدة من المعاناة الإنسانية قد تؤثر على ما يصل إلى ٣ ملايين مدني ... [و] أدين بشدة الهجمات المستمرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك الرعاية الصحية والمرافق التعليمية“. (SG/SM/19705)

وتسببت الحملة العسكرية المستمرة التي تستخدم غارات جوية متواصلة وعمليات قصف وبراميل متفجرة، كما أفيد خلال الأشهر الأربعة الماضية، في معاناة بشرية هائلة وألحقت خسائر جسيمة بالسكان. وتسببت في وفيات وأدت إلى النزوح والدمار. كما وصف ذلك مرة أخرى وبالتفصيل السيد لوكوك من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال إحاطته، فقد قتل أكثر من ٥٠٠ مدني بينهم العديد من الأطفال. وفر أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من العنف مرة واحدة أو عدة مرات دون أن يعرفوا أين سيقضون ليلتهم مع اكتظاظ مخيمات المشردين داخلياً. وجرى استهداف المستشفيات والمدارس والأسواق ومواقع الأشخاص المشردين داخليا وضربهم وتدميرهم باستخدام الغارات الجوية. ووقعت العديد من هذه الضربات في مناطق النزاع مما يعني أن الأطراف التي شنت الهجمات كانت على دراية جيدة بمواقعها.

لقد دعونا مرارا وتكرارا الأطراف إلى التقيد بمذكرة التفاهم الصادرة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن إدلب. وطالبنا بحماية ٣ ملايين مدني يعيشون في المنطقة. وشجبنا الخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. وعبرنا عن إدانتنا لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وطالبنا بالمساءلة.

لقد قمنا أيضا بإدانة الهجمات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه، أعدنا التأكيد على أن جهود مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تعفي أي طرف من الأطراف من التزاماته المترتبة عليه بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك مبدأي التمييز والتناسب. وطالبنا بزيادة النشاط الدبلوماسي بين الأطراف الفاعلة الرئيسية لتحقيق الاستقرار بشكل عاجل وتهدئة الوضع، لكن وبشكل مأساوي لم يتغير ميدانيا حال المعنيين في سورية حتى الآن. وقد دعا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات موحدة، وهي الدعوة التي كررها السيد لوكوك هذا الصباح.

ومنذ بداية فترة التهدئة في إدلب في نهاية نيسان/أبريل، يسعى المشاركون في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية إلى إبقاء اهتمام المجتمع الدولي منصبا على هذه الحالة الإنسانية الهامة. وقد حظينا بتأييد الكثير من الجالسين حول هذه الطاولة. واليوم ندعو المجلس إلى التعجيل باتخاذ موقف موحد، معنا، ضد هذا العنف الذي تسبب في الكثير من المعاناة الإنسانية. فهذه الحالة لا يمكن أن تستمر. ولهذا السبب يعرض المشاركون في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية في سورية – الكويت، ألمانيا وبلجيكا – مشروع قرار على أعضاء المجلس يهدف إلى التخفيف على وجه الاستعجال من وطأة الحالة الإنسانية في إدلب. ونتطلع إلى العمل على نحو بناء مع جميع أعضاء المجلس بشأن النص.

وفي غضون ذلك، فإن اهتمامنا ينصب أيضا على أجزاء أخرى من سورية. ففي مخيم الهول، لا يزال ٧٠ ٠٠٠ شخص يتلقون المساعدة الإنسانية. وتمكنت الوكالات الإنسانية من تكثيف استجابتها، إلا أن الحالة لا تزال تبعث على القلق البالغ. وفي جنوبي سورية، في درعا والقنيطرة وريف دمشق، التي لا تزال تشهد مستويات عالية من التحركات السكانية، يحتاج ٢,٨ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. وفي ركبان، تمكنت الأمم المتحدة من إجراء زيارة تقييمية في الأسبوع الماضي. وهذه أنباء سارة، بيد أن لأمر الحاسم الآن هو أن يُسمح للأمم المتحدة بالعودة إلى ركبان في الأسابيع القادمة من أجل تقديم

المساعدة إلى أولئك الذين قرروا البقاء في المخيم ولمساعدة الآخرين على مغادرتها بصورة طوعية وآمنة وكريمة.

وأود أن أختتم هذا البيان بالإشارة إلى ما يلي: بالنظر إلى الأزمة في إدلب، إن العمليات عبر الحدود، بصيغتها المجددة بموجب القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، تزداد أهمية أكثر من أي وقت مضى فيما يتعلق بإنقاذ الأرواح. فما من وسلية أخرى لتوفير الدعم الكافي ل ٣ ملايين من المدنيين في المنطقة الذين يعتمدون على تلك الآلية.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أواصل بياني ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية فيما يتعلق بالجانب السياسي.

أولا، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الإعلامية والتزامه. وأود أن أؤكد له أن بإمكانه الاعتماد على دعمنا الكامل. إننا جميعا ندرك ما نواجهه. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة السورية. ولا يمكن حلها إلا من خلال عملية سياسية تفاوضية، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2013/522، المرفق)، تحت رعاية الأمم المتحدة. ونؤيد كل ما يبذله السيد بيدرسن من جهود المبذولة لتنفيذ القرار، بما في ذلك تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، والبدء في عملية للانتقال السياسي من خلال إجراء انتخابات وطنية تشمل الشتات السوري، وتعزيز بيئة تتسم بالسلامة والاستقرار والهدوء.

ويرى بلدي أن إنشاء لجنة دستورية يقودها السوريون ويتولون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، سيكون خطوة هامة إلى الأمام، شريطة أن تتسم اللجنة بالمصداقية، وبعبارة أخرى، أن تكون متوازنة وجامعة وتمثيلية، وأن تعمل في إطار قواعد واضحة وأن تيسرها الأمم المتحدة. ونؤيد اضطلاع المبعوث الخاص والأمم المتحدة بدور مركزي في تلك العملية، على النحو الذي توخته الدول الضامنة لمسار أستانا التي أطلقت فكرة اللجنة. ونواصل دعم جهود المبعوث الخاص في هذا الصدد وننتظر بشغف الإسراع بإنشاء اللجنة. غير أن إنشاء اللجنة ليس غاية في حد ذاته. فهي يجب أن تشكل الأساس لعملية سياسية موثوقة قادرة على الجمع بين جميع السوريين الذين يسعون إلى السلام.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما. كما ذكر وزير الخارجية بومبيو في هذه القاعة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8600)، إننا نقدر فرصة استخدام مجلس الأمن لمواجهة التحديات المعقدة في الشرق الأوسط. هناك عدد قليل من الأماكن اليوم تواجه قدرا أكبر من التحديات القائمة في سورية.

ففي التقرير الذي صدر مؤخرا بشأن الحالة في إدلب، أكد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من جديد أن هناك نحو ٣ ملايين سوري في منطقة إدلب الكبرى، أي ٢٠ في المائة تقريبا ممن بقي من سكان البلد، على الرغم من إنكار الأسد ومؤيديه. وأكثر من نصف المدنيين هناك أطفال. ويشير التقرير إلى أن المئات من المدنيين قُتلوا أو جُرحوا بسبب الغارات الجوية والقصف منذ أيار/مايو، ويُقدَرُ أن أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص فروا من ديارهم هربا من العنف. والغالبية العظمى من المشردين ينتقلون إلى مناطق مكتظة بالسكان بالقرب من الحدود التركية في شمالي محافظة إدلب، التي تشتد فيها الحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وتتواصل الهجمات التي يشنها نظام الأسد وروسيا وحلفاؤهما في شمال غرب سورية تتواصل، بل تزايدت في الأسابيع الأخيرة. ويتزايد عدد المدنيين الذين قُتلوا أو جُرحوا أو شُردوا من ديارهم. ويتسبب نظام الأسد وحلفاؤه في إلحاق ضرر مدمر بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية

ومرافق المياه. وكما شدد وكيل الأمين العام لوكوك قبل لحظات، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لذلك. لقد شهدنا هذه القصة المأساوية تتكرر مرة أخرى عندما أسفرت غارة جوية في بلدة معرة حرمة في جنوبي إدلب عن مقتل اثنين من العاملين في المجال الإنساني، مساعد طبي وسائق سيارة إسعاف. وفي عملية أكثر وحشية، قُتل أحد المتطوعين من ذوي الخوذ البيض عندما هرع لإنقاذ حياتهما في ضربة مزدوجة مشينة.

وفي غضون ذلك، شهد الأسبوع الماضي تصاعد العنف واستيلاء النظام على خان شيخون، نفس البلدة التي تعرضت لهجوم بغاز السارين نفذه النظام في نيسان/أبريل ٢٠١٧ وأسفر عن مقتل نحو ١٠٠ شخص. وتؤيد الولايات المتحدة الدعوات إلى استصدار قرار لمعالجة الحالة في إدلب.

وهذه الهجمات تجعل من المستحيل الاعتقاد بأن النظام وروسيا صادقان عندما يقولان إنهما لا يسعيان إلى حل عسكري لهذا النزاع. إننا نعترض على الهجوم الذي شنه نظام الأسد وحلفاؤه باستخدام الذريعة الكاذبة المتمثلة في عمليات مكافحة الإرهاب. فنحن نعرف عمليات مكافحة الإرهاب، وعلى الرغم من أننا نتفق على أن هناك مشكلة الإرهاب في إدلب، فما نشهده ليس مكافحة الإرهاب بل ذريعة لمواصلة حملة عسكرية عنيفة ضد الذين يرفضون قبول نظام الأسد كما هو. ولذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراء بسرعة مع هيئة التحقيق المسؤولة عن التحقيق في الهجمات على المرافق الطبية في شمال غرب سورية.

والحالة المزرية في سورية لا تقتصر على إدلب. ففي جميع أنحاء البلد، لا يزال أكثر من ٦ ملايين من المشردين داخليا غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب استمرار العنف. وهناك الملايين من الأشخاص الآخرين يعيشون في خوف مستمر على سلامتهم وأمنهم، وفي الوقت نفسه يفتقرون إلى الحاجات الأساسية وإلى سبيل لإعالة أنفسهم وأسرهم. وتدعو الولايات المتحدة جميع أعضاء المجلس، فضلا عن شركائنا الإقليميين، لكفالة قدرة الأمم المتحدة على أن تنفذ بحرية عمليات إيصال المعونة عبر الحدود من جميع المعابر الحدودية المتفق عليها وفقا للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). وليس هناك بديل للعمليات العابرة للحدود، ومن الأهمية بمكان أن نقوم بها الآن إذ نشهد تدهور الحالة الإنسانية في إدلب.

وما زلنا ندعو إلى كفالة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بشكل كامل إلى ركبان والإيصال الفوري للمعونة التي تشتد الحاجة إليها، فضلا عن تمكين المشردين من المغادرة بطريقة آمنة وطوعية وكريمة إلى المكان الذي يختارونه إذا ما رغبوا في ذلك. وعلاوة على ذلك، فمن المهم أن يسمح النظام السوري بوصول الوكالات الإنسانية بصورة منتظمة إلى جميع الأشخاص المشردين المحتاجين، بمن فيهم المقيمون في مخيم الركبان.

وتدل الإخفاقات المتكررة للدول الضامنة لمسار أستانا في الحفاظ على وقف إطلاق النار بين نظام الأسد والجماعات المعارضة كما حدث قبل أسبوعين على عجز هذه الصيغة عن منع العنف أو تحقيق مكاسب كبيرة تؤدي إلى حل سياسي وغيره من الولايات الأخرى المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بما في ذلك إطلاق سراح المعتقلين.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية لتشكيل اللجنة الدستورية التي ينبغي أن تشكّلها وتقودها الأمم المتحدة بوصفها جزءا لا يتجزأ من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويدل عجز الدول الضامنة لمسار أستانا عن تشكيل اللجنة الدستورية خلال العامين الماضيين على رضا النظام الحاكم وروسيا عن استخدام هذه الصيغة لإبطاء التقدم السياسي. وندعو أعضاء مجموعة أستانا إلى الكف عن سعيهم إلى الإمساك بزمام العملية السياسية وأن يقدموا عوضا عن ذلك دعمهم الكامل لمكتب المبعوث الخاص.

وفي ٧ آب/أغسطس التزمت الولايات المتحدة وشركاؤنا الأتراك بإنشاء مركز للعمليات المشتركة وتنفيذ هذه الآلية الأمنية

في شمال شرق سورية. ونعتقد أن هذه الآلية ستكون السبيل العملي لضمان الأمن والاستقرار في الحدود وضمان استمرار الجهود التي يبذلها التحالف العالمي. وتقف الولايات المتحدة إلى جانب تركيا في الدعوة إلى الحفاظ على اتفاق سوتشي المبرم في عام ٢٠١٨ وفقا لما اتفق عليه بين تركيا وروسيا في أيلول/سبتمبر الماضي.

وندعو جميع أعضاء المجلس إلى المساعدة في تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة حقيقية للتهدئة مع وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، وخاصة في إدلب وشمال حماة. ولن يكون إحراز التقدم على المسار السياسي واقعيا دون تلبية تلك الشروط. وبطبيعة الحال، فلا سبيل إلى المضي قدما إلا بتعاون نظام الأسد وروسيا. وندعو كليهما إلى إنهاء العنف في سوريا والانضمام إلى المجتمع الدولي في عملية تؤدي إلى تحقيق الاستقرار أخيرا في البلد.

ونكرر الدعوة التي وجّهتها الولايات المتحدة وأعضاء المجلس الآخرين خلال اجتماعنا الأخير عن المعتقلين إلى نظام الأسد للإفراج الفوري عن المدنيين الأبرياء المحتجزين في سجون النظام، والسماح بوصول الكيانات الدولية المحايدة والمستقلة إلى مراكز الاحتجاز بهدف البدء في بناء الثقة المتبادلة ووضع أسس المصالحة اللازمة لتحقيق السلام الدائم.

وسنواصل في غضون ذلك الضغط باستخدام جميع الوسائل الملائمة لعزل هذا النظام الدموي الفاسد وحلفائه.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، أود أن أرحب بالمبعوث الخاص السيد غاير بيدرسن بعد أن تعافى من العارض الصحي الذي ألمّ به. كما نتقدم بالشكر له على إحاطته القيّمة حول مستجدات المسار السياسي السوري. وكذلك نشكر نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك على إحاطته مستجدات الوضع الإنساني في سوريا.

ونؤيد ما جاء في البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لبلجيكا، السفير بيكستين دي بويتسويرفي، قبل قليل نيابة عن حاملي قلم الملف الإنساني السوري – ألمانيا وبلجيكا والكويت – وأود أن أتطرق إلى بعض النقاط بصفتي الوطنية، وذلك على النحو التالي:

نحن على بعد أسابيع من مرور عام على التوقيع على مذكرة التفاهم الروسية – التركية الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهي التي ساهمت بشكل ملحوظ في نهاية العام الماضي وبداية هذا العام في خفض التصعيد في محافظة إدلب التي يسكنها ما يقارب ٣ ملايين شخص. إلا أن الأشهر القليلة الماضية شهدت تصعيدا عسكريا في شمال غرب سوريا أدى إلى تشريد ما يقارب نصف مليون شخص ومقتل ما لا يقل عن ٥٠٠ مدني.

إننا نجدد إدانتنا لاستهداف المدنيين الأبرياء والمراكز الصحية والمنشآت المدنية من قبل أي طرف كان. ونجدد التذكير بضرورة احترام كافة الأطراف للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونؤكد أن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي بأي شكل من الأشكال أي طرف في النزاعت من الالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والأهداف المدنية.

إننا نخشى أن استمرار التصعيد العسكري في شمال غرب سوريا سينعكس سلبا على جهود المبعوث الخاص وفريقه الرامية إلى إعادة إحياء العملية السياسية السورية، وعلى ضرورة خفض التصعيد ووقف إطلاق النار في سبيل حقن دماء الشعب السوري الشقيق الذي عانى كثيرا خلال السنوات الماضية. لذلك وكما أعلن زميلنا ممثل بلجيكا، سيعمل حاملو قلم الملف الإنساني السوري ومع كافة أعضاء المجلس على مشروع قرار يهدف إلى وضع حد لتدهور الأوضاع الإنسانية في إدلب.

إننا نتابع عن كثب التطورات المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية التي طال انتظارها. واستمعنا قبل قليل لما ذكره السيد

بيدرسن ونأمل كما قال أن يتم اتفاق على تشكيل هذه اللجنة قبل بداية أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة. ونجدد التأكيد على ضرورة أن تكون اللجنة الدستورية متوازنة وشاملة وذات مصداقية. إضافة إلى ذلك، نرى ضرورة أن تصاحب العملية السياسية تدابير بناء الثقة، ولعل أبرزها إحراز تقدم في ملف الإفراج عن المعتقلين والسجناء وملف المفقودين.

وفي الختام، نجدد التأكيد على عدم وجود حل عسكري للأزمة السورية ولا بد من حل سياسي يأخذ بعين الاعتبار تطلعات الشعب السوري بجميع مكوناته ويحافظ على أمن سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطتين باسم الأمم المتحدة التي تواصل المملكة المتحدة تقديم الدعم الكامل للعمل الهام الذي تؤديه.

وبما أن هذه هي آخر جلسة أحضرها في هذه القاعة، أود إبداء بعض الملاحظات على عمل المجلس بخصوص سوريا. ويشق عليَّ كثيرا أن المجتمع الدولي والمجلس قد خذلا الشعب السوري بالرغم من كل الجهود التي يبذلها الكثيرون منا في هذه القاعة. ولكننا لا نشك البتة في أن نظام الأسد يتحمل المسؤولية الأساسية عن معاناة الشعب السوري، ومثله تنظيم داعش. ولا يمكننا أن ننسى استخدام روسيا حق النقض ١٢ مرة لحماية نظام الأسد. لقد عانى الشعب السوري معاناة لا توصف وسوف تستمر تلك المعاناة. فالنظام قد قصفه بالأسلحة الكيميائية. وواصل تعذيب خصومه وقتلهم بصورة منتظمة. واستهدف المدنيين بواسطة القصف الجوي العشوائي العام. ولا يزال ذلك مستمرا حتى هذا الأسبوع كما رأينا من خلال الصور المروعة للعنف في معرة النعمان بالأمس.

وبعد مرور ثماني سنوات على اندلاع هذا النزاع فإنه يجب ألا ننسى أسباب اندلاعه. ففي ربيع عام ٢٠١١ خرج السوريون العاديون ومن بينهم المعلمون والطلاب والأطباء إلى شوارع دمشق ودرعا وحمص وغيرها من البلدات والمدن في جميع أنحاء سوريا إلى الشوارع للاحتجاج السلمي والمطالبة بمزيد من الحرية والحكم الرشيد. وقد شاهدت بنفسي بعض تلك الاحتجاجات. ولكن تصدى لهم النظام باستخدام القوة المفرطة وإطلاق النار على المدنيين في الشوارع واعتقالهم وتعذيبهم وقتلهم. وذلك ما أدى إلى اندلاع النزاع ويظل سببا لاستمراره إلى اليوم. ومنذ ذلك الوقت لم يشرع النظام في أي عملية سياسية بصدق. بل واصل اتباع استراتيجية عسكرية وحشية ضد شعبه لأجل البقاء في السلطة بأي ثمن.

وإذ أرى أن من المهم قول هذه الأمور، فلن تساعد هذه الكلمات وحدها الشعب السوري اليوم. فأقل ما يمكننا القيام به أولا الآن أن نضع حدا للعنف في إدلب عن طريق المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار وتنفيذه. ومنذ التصعيد الأخير قتل النظام وحلفاؤه ما يزيد على ٥٠٠ شخص وشرد ما يربو على٤٠٠ ٠٠٠ من المدنيين. ومن بين الـ ٣ ملايين سوري المقيمين في إدلب هناك أقل من نسبة ١ في المائة من بينهم ينتمون إلى الجماعة الإرهابية ”تحرير الشام“.

وفي إدلب لا يزال عدد الأطفال الرضع يزيد على عدد الإرهابيين. وكما قال زميلنا الأمريكي فإن أكثر من نصف عدد السكان البالغ ٣ ملايين هم من الأطفال: ١,٥ مليون طفل. ويجب أن يلح المجلس على الوقف الفوري لإطلاق النار لأجل حماية المدنيين ومنع ارتكاب مزيد من جرائم الحرب. وعليه، نؤيد بقوة مشروع القرار الذي اقترحته اليوم بلجيكا والكويت وألمانيا.

علاوة على ذلك، فإن أقل ما يمكننا القيام به ضمان العدالة والمساءلة عن الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد وداعش. وستواصل المملكة المتحدة جهودها الرامية إلى كفالة المساءلة بواسطة دعمها للآلية الدولية المحايدة المستقلة ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن دعم المحاكمات الوطنية.

ونرحب بنجاح المحاكمات الجارية بالفعل في أوروبا وقرار الأمين العام المتعلق بإنشاء مجلس تحقيق. وفي يوم من الأيام، سيقدم بشار الأسد إلى العدالة ليُساءل على جرائمه.

ويجب علينا أيضا أن نواصل تركيزنا الشديد على الإجراءات التي تقوم بها حاليا الوحدات العسكرية في الميدان في إدلب، التابعة للنظام وروسيا و''هيئة تحرير الشام''. وهي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، السرايا ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٩٤٧ في القاعدة الجوية في حماة؛ والسرايا ٧ و ٦٧٥ و ٦٧٧ و ٦٨٥ المعقودة في الجلستين في القاعدة الجوية في الشعيرات؛ والسريتين ٦٩٥ و ٦٩٨ في القاعدة الجوية في الناصرية؛ والسريتين ١ و ٨١٩، فضلا عن السريتين الروسيتين ٥ و ٨٢٧ في القاعدة الجوية في تياس. وسنراقب أعمال تلك الوحدات العسكرية وقادتها، وسوف نخضعهم للمساءلة.

وأقل ما يمكننا أن نقوم به هو معالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع. وكما يقر بذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في دعوته إلى حوكمة شاملة وغير طائفية، لن يتحقق الاستقرار والسلام في سورية ما دام النظام يرهب شعبه ويعذب معارضيه ويقتلهم. وهذه الظروف ستظل تشكل تربة خصبة للتطرف والإرهاب، على نحو ما يرتكبه تنظيما القاعدة وداعش.

وأخيرا، فإن هذا النزاع قد قوض وأضعف الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد برمته. لقد استخدم الأسد الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وعامل بازدراء المجلس وقراراته والجمعية العامة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية – بمساعدة وحماية روسيا وإيران. وإذا أردنا، باعتبارنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن ندعم المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة، التي سعت إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأكدت من جديد على إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره وبالمساواة، فيجب علينا أن نفعل المزيد من أجل منع الأنظمة الإجرامية المارقة من انتهاك القانون الدولي وفرض الموت والمعاناة على شعوبها. واحترام سيادة الدول لا يمكن أن يكون أبدا رخصة للسماح لقائد من القادة بارتكاب جرائم الحرب ضد شعبه.

ويجب على المجلس أن يستخلص الدروس من السنوات الثماني الأخيرة لهذا النزاع ومن معاناة الشعب السوري. ويجب علينا الآن أن نتضافر بصورة عاجلة لوقف العنف في إدلب وحماية السوريين من المزيد من المعاناة.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أولا، على غرار الآخرين، أود أن أشكر مارك لوكوك وغاير بيدرسن على إحاطتيهما التفصيليتين والمفيدتين جدا، كما هو الحال دائما. ويسرني بصفة خاصة أن أرى السيد بيدرسن في المجلس وقد استعاد كامل عافيته.

لقد دخلت المأساة السورية منذ بضعة أشهر مرحلة جديدة من الاستراتيجية الوحشية للنظام السوري، في أعقاب قيام التدمير الفظيع لحلب في نهاية عام ٢٠١٦ والمعركة المروعة في الغوطة في عام ٢٠١٨. إننا نشهد حالة مماثلة في إدلب، ولو أنه من الممكن وضع العناصر للنهوض بالعملية السياسية، السبيل الوحيد لإنهاء حلقة العنف المفرغة بصورة دائمة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ملحة للعمل الجماعي على ثلاث جبهات – التطبيق الصارم لقواعد الحرب، وتحقيق وقف الأعمال القتالية والبدء، أخيرا، في البحث عن حل سياسي للنزاع، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وهناك حاجة ملحة لإسكات دوي الأسلحة في إدلب ومنع سورية من أن تصبح ساحة جديدة للتصعيد والمواجهات. وتشعر فرنسا بالقلقة على نحو خاص إزاء الازدياد الكبير لهجوم القوات الموالية للنظام في إدلب في الأسابيع الأخيرة. وندعو الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار – روسيا، أولا وقبل كل شيء – إلى العودة إلى الامتثال التام لالتزاماتها وضمان وقف فعال لإطلاق النار في المنطقة الشمالية الغربية، بهدف

تجميد الجبهات والتوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي هذا الصدد، نرحب بالحوار بين الولايات المتحدة وتركيا بشأن شمال شرق سوريي، فضلا عن الخطوات الأولى نحو إنشاء آلية أمنية، مما سيعزز التخفيف اللازم للتوترات في الشرق. ومن الضروري أن تركز جميع الجهود على مكافحة تنظيم داعش، الذي لا يزال يشكل خطرا كبيرا على أمننا. ومن جانبنا، فإننا نواصل العمل في إطار التحالف الدولي ضد داعش، بغية تحقيق الاستقرار الدائم في هذه الأراضي المحررة.

والنقطة الثانية التي تكتسي نفس القدر من الأهمية هي أن احترام القانون الإنساني الدولي ملزم للجميع وغير قابل للتفاوض. وأود أن أؤكد مجددا على أولويتين مطلقتين – حماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والعاملون في المجال الطبي، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبصورة فورية وآمنة وشاملة ومستدامة إلى جميع الأراضي السورية. وندين بأشد العبارات هجمات النظام وحلفائه، التي لا تزال تستهدف بشكل عشوائي السكان المدنيين والهياكل الأساسية في الشمال الغربي. ومن غير المقبول على نحو خاص أن الهياكل الأساسية الصحية، بما في ذلك تلك التي أُخرجت من نطاق النزاع، والمدارس لا تزال تُستهدفُ. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للتحقيق الداخلي الذي أطلقه الأمين العام في هذا الصدد. إن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر التضحية المدنيين، ناهيك عن الأطفال. وهذه الجرائم يجب ألا تمر دون عقاب.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تصل المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها من خلال أسرع القنوات المباشرة. ونحن نكرر دعوتنا الأطراف التي لديها الوسائل لممارسة الضغط اللازم على النظام أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتمكن بالتالي العاملين في المجال الإنساني من احترام المبادئ الأساسية للحياد والاستقلالية والنزاهة والإنسانية، لا سيما في المنطقة الجنوبية الغربية والغوطة الشرقية. ومن الضروري أيضا أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الوصول إلى المشردين واللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يُحرز تقدم هام وملموس فيما يتعلق بالمحتجزين والمفقودين. وفي هذا الصدد، أؤيد التوصيات التي قدمها للتو السيد بيدرسن.

والأولوية الثالثة هي أن الطابع الملح للحالة في إدلب يجب ألا ينسينا الطابع الملح للحالة السياسية. إننا نعلم جميعا، ولو أن ذلك يستحق التكرار، أن ما من سبيل آخر عدا التوصل إلى حل سياسي شامل يمكن أن يحقق الاستقرار في سورية في الأجل الطويل ويمكن في نهاية المطاف اللاجئين من العودة إلى بلدهم. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص بغية استئناف عملية سياسية، تحت رعاية الأمم المتحدة، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بكامله.

والآن أكثر من أي وقت مضى، من الضروري وضع الصيغة النهائية لحزمة دستورية موثوقة ومتوازنة، سواء في تشكيل اللجنة أو في نظامها الداخلي، وعقد اللجنة الدستورية في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن. وقد أشار المبعوث الخاص إلى أننا على وشك تحقيق ذلك الهدف. ولذلك ندعو الأطراف إلى الانتهاء من إنشائها دون إبطاء، تحت إشراف الأمم المتحدة. بيد أنه إذا واصل النظام عراقيله، فسيتعين على المبعوث الخاص أن يخبرنا عما إذا كان بمقدور اللجنة الدستورية حقا الشروع في مناقشة سياسية.

بيد أن اللجنة الدستورية لا يمكن أن تكون المحرك الوحيد للعملية السياسية. فلكفالة عدم تعطيل العملية، يجب علينا الآن أن نتناول الجوانب الأخرى من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، أولا بإيلاء الاهتمام للأعمال التحضيرية للانتخابات السورية، التي يجب أن تكون حرة وشفافة، ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تحت إشراف الأمم المتحدة. ويجب أن يُسمح لجميع السوريين،

بمن فيهم اللاجئون، بالمشاركة فيها. وللخروج من المأساة السورية، من الأهمية بمكان تمكين أبناء الشعب السوري مرة أخرى من التعبير عن آرائهم بحرية بشأن مستقبل بلدهم.

وتحقيق المستقبل السياسي الذي نصبو إليها جميعا بحماس، فإن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا جهود المبعوث الخاص بغية الجمع بين الفريق الصغير المعني بسورية والجهات الضامنة لمسار أستانا في نفس المحفل الدولي. ونأمل أن نشهد إحراز تقدم بشأن هذه المسألة خلال الأسابيع المقبلة.

وأخيرا، يدرك أعضاء المجلس موقفنا – المشترك مع الاتحاد الأوروبي والذي لم يتغير – بشأن إعادة الإعمار ورفع الجزاءات والتطبيع.

وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم من أجل إنهاء المأساة التي تتكشف أمام أعيننا في إدلب، ونحثهم على تأييد مشروع القرار الذي قدمه المشاركون في صياغة القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، وهم: بلجيكا وألمانيا والكويت. وللأسف، كان تصرفنا بطيئا للغاية. ولم يعد لدينا وقت نضيعه.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمبعوث الخاص غاير بيدرسن على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين وجهودهما الرامية إلى بلوغ الأمل في نهاية الطريق.

ويسعدنا مرة أخرى وجود المبعوث الخاص بيدرسن بيننا، وأرحب به في داره. وما برحنا دائما ندعم عمله في البحث عن حل، بما في ذلك بشأن القيام بعملية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمولية يقودها السوريون ويملكون زمامها، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويحدونا الأمل في أن يتم إنشاء اللجنة الدستورية في القريب العاجل.

ويتشاطر وفد بلدي الشواغل المعرب عنها في تقرير الأمين العام الأخير (S/2019/674) بشأن استمرار التصعيد في شمال غرب سورية، مما أدى إلى مقتل أكثر من ٥٠٠ من المدنيين وجرح المئات وتشريد أكثر من نصف مليون شخص منذ نيسان/أبريل. إننا لا نشعر بالقلق إزاء استمرار تصاعد العنف في شمال غرب سورية فحسب، بل ونشعر بقلق عميق أيضا إزاء إمكانية شن هجوم أشد في إدلب، على نحو ما ذكر الأمين العام في بيانه المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس (SG/SM/19705)، مما قد يشير إلى استمرار معاناة ٣ مليون مدني، تشير التقديرات إلى أن ٧٦ في المائة منهم، كما نعلم جميعا، من النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، تود إندونيسيا أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، يجب وقف شن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونحث بقوة جميع الأطراف على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، والتقيد الصارم بمذكرة التفاهم الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن إدلب، والامتناع عن تدمير المرافق المدرجة في قائمة تفادي التضارب ومرافق الأمم المتحدة.

ثانيا، ثمة حاجة لكفالة استدامة المساعدة الإنسانية والوصول إلى المدنيين المحتاجين. فالحالة في مخيم الركبان لا تزال مؤلمة. ومن المهم أن تيسر الأمم المتحدة مغادرة أولئك الذين أعربوا عن استعدادهم للمغادرة وأن تساعدهم، فضلا عن تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. ونشدد على ما قاله السيد لوكوك فيما يتعلق بالحاجة إلى مثل هذه العودة الطوعية والآمنة والكريمة. كما نقدر الموافقة التي منحتها الحكومة السورية في هذا الصدد، والتعاون بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري. وثمة حاجة ملحة لاستمرار الحوار والتعاون بين جميع الجهات المعنية من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك في مخيم الهول.

ثالثا، يسرنا أن نسمع عن التطورات المشجعة بشأن اللجنة الدستورية، حسبما أفاد به المبعوث الخاص بيدرسن في وقت سابق. وفي هذه المرحلة، يجب أن نقدر أي تطورات إيجابية

تحافظ على سير العملية. ويحدونا أمل صادق في أن تتم تسوية الثغرات والمسائل المعلقة على الفور، من خلال مواصلة الاتصال والمناقشات السلمية. ومرة أخرى، إن وجود التزام قوي وحقيقي من جانب جميع الأطراف بإحراز تقدم في هذه العملية أمر بالغ الأهمية.

ولا تزال إندونيسيا تشعر بقلق بالغ إزاء الأثر المحتمل للتصعيد المستمر في المنطقة الشمالية الغربية على الجهود الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية. ولا يمكننا ضمان مصداقية العملية السياسية دون نجاح التهدئة في إدلب. وفي حال ما تم رفض تحقيق السلام وتم السماح للتصعيد المستمر للعنف بأن يسود في شمال غرب سورية، سيشكل الأمر مأساة بالنسبة للسوريين والمنطقة والمجتمع الدولي.

وختاما، أود أن أختتم باقتباس ما أشار إليه غاير في البيان الذي أدلى به: ”دعونا نتذكر أن الأسر السورية تواجه مخاطر متعددة الجوانب“. وقد ذكر أيضا أنه ثمة شعور باليأس. والأمر متروك لنا جميعا في مجلس الأمن لإعادة الأمل إلى الأطفال والأسر في سورية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشيد وفد بلدي بالسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام، والسيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين بشأن الحالة الإنسانية والتطورات الأخيرة في العملية السياسية في سورية.

ويشاطر وفد بلدي الأمين العام في قلقه إزاء استمرار التصعيد العسكري في شمال غرب سورية، ولا سيما في محافظة إدلب، حيث يوجد حوالي ٣ ملايين شخص محاصرين في خضم القتال، على نحو ما أفاد السيد لوكوك. ويؤدي اندلاع العنف من جديد إلى تفاقم حالة إنسانية مفزعة بالفعل، ويمثل عقبة رئيسية أمام التنفيذ السلس للعملية السياسية. ووفقا للوكالات العاملة في المجال الإنساني، فقد أدى استئناف أعمال القتال في محافظة إدلب إلى مقتل أكثر من ٥٠٠ من المدنيين، وتشريد أكثر من ٥٧٨ ٠٠٠ شخص، وتدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والتعليمية.

وفي ظل التدهور المستمر في الحالة الأمنية والتحديات الإنسانية المستمرة، تدعو كوت ديفوار الأطراف إلى التقيد الصارم بالاتفاق المبرم في سوتشي في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بين الاتحاد الروسي وتركيا بهدف تحقيق التهدئة المطلوبة لتخفيف معاناة السكان المدنيين واستئناف العملية السياسية.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليذكر أطراف النزاع بأن أي عمل يستهدف المدنيين، والمرافق الصحية والتعليمية، ووسائل النقل، والأفراد الذين يحملون علامات مميزة محددة بموجب اتفاقيات جنيف يشكل جريمة حرب تخضع للملاحقة القضائية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويجب أن يكون التزام مجلس الأمن بإيجاد حلول دائمة للتحديات الإنسانية في سورية مصحوبا بتعزيز التوصل إلى حل سياسي للأزمة. ولهذا السبب رحبت كوت ديفوار بعقد الجولة الثالثة عشرة لعملية أستانا في آب/أغسطس، في نور سلطان، مما أتاح للجهات الضامنة لتلك العملية إعادة تأكيد الحاجة إلى تنفيذ جميع الاتفاقات ذات الصلة بإدلب، بما في ذلك الاتفاق المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، يرحب بلدي بالزيارة الرابعة التي قام بها المبعوث الخاص إلى دمشق في ١٠ تموز/يوليه، لإعادة النظر مع السلطات السورية في مسألة إنشاء لجنة دستورية لاستعراض الدستور وتعديله.

وبالمثل، يرحب وفد بلدي بمبادرة البابا فرانسيس، الذي أكد، في رسالة وجهها إلى السلطات السورية في ٢٢ تموز/يوليه، على الحاجة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع قابل للتطبيق، وشجع

الأطراف على اللجوء إلى الدبلوماسية والحوار والمفاوضات بمساعدة المجتمع الدولي.

وسيحتاج البحث عن حلول للنزاع السوري أيضا إلى إدراج تدابير بناء الثقة بين الأطراف، مثل تبادل المحتجزين، وإعادة الرفات، وتحديد هوية المفقودين، وفقا لعملية أستانا. ويشجع وفد بلدي أطراف النزاع على مواصلة هذه المبادرات، ويحثها على إيلاء الأولوية للحوار باعتباره الحل العملي لضمان تحقيق سلام دائم في الجمهورية العربية السورية.

وفي الختام، تعرب كوت ديفوار عن كامل تأييدها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام في سبيل إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية وتتسم بالتوازن والشمولية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة ونعرب عن شكرنا للسيد لوكوك والسيد بيدرسن على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين للغاية.

تتابع بيرو استمرار النزاع والحالة الإنسانية الخطيرة في الجمهورية العربية السورية ببالغ القلق. فمن الواضح أن مستوى العنف قد تصاعد منذ نيسان/أبريل، ولا سيما في المناطق الشمالية الغربية مثل إدلب وحماة، على الرغم من حدوث تطور في الميدان. والنساء والأطفال، كما هو الحال في كل هذه النزاعات الدموية، هم الضحايا الرئيسيون. وندين على وجه الخصوص الأضرار الفادحة التي تلحق بالهياكل الأساسية في المنطقة، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية، نتيجة للغارات الجوية التي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام بإجراء تحقيق في هذه الحوادث وغيرها في الشمال الغربي من البلد. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى المساءلة التي تمس الحاجة إليها في سورية.

وتؤكد بيرو مجددا إدانتها للإرهاب بأشد العبارات، ولكنها تشدد مرة أخرى على أن مكافحة هذه الآفة لا يمكن بل لا يجب تفسيرها على أنها مبرر لتعريض حياة الملايين للخطر.

إن المسؤولية عن حماية السكان المدنيين تجعل وقف الأعمال القتالية في شمال غرب سورية أمرًا ضروريًا، نرى إمكانية تحقيقه من خلال التنفيذ الفعال للاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بين تركيا وروسيا أو بسبل جديدة للتوصل إلى حل ينبغي للمجلس أن يستكشفه على وجه السرعة وينفذه بطريقة موحدة على النحو الوارد في مشروع القرار المقترح. وهذا ضروري، في جملة أمور، لتقديم المساعدة إلى مئات الآلاف من المشردين داخليا الذين يعيشون بالقرب من الحدود مع تركيا في ظروف سيئة للغاية.

ويجب ألا ندع التركيز على الأحداث في شمال غرب سورية يُنسينا الأزمات الإنسانية في أجزاء أخرى من سورية. ونشيد بجهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم المساعدة المستمرة إلى ٦٨ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين يعيشون في مخيم الهول، ونؤكد أهمية مواصلة تشجيع المجتمع الدولي على دعمها. وبالنظر إلى أن نسبة كبيرة منهم من أصل عراقي، نشجع السلطات العراقية على الانتهاء من العمليات اللازمة لجعل عودتهم حقيقة واقعة في إطار المعايير المقبولة دوليا بدعم من المنظمة.

وبالرغم من أننا نرحب بالتقييم الأخير للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري للاحتياجات الإنسانية في مخيم الركبان، فإننا نشدد على الالتزام بالسماح باستمرار وصول تلك المساعدات وكذلك كفالة عودة الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم بطريقة طوعية وكريمة وعلى نحو آمن. ونأمل أيضًا ألا تشكل الترتيبات الثنائية المعلنة في الجزء الشمالي من البلد تهديدًا للسكان المدنيين أو تؤثر على عمليات المساعدة الإنسانية.

وفيما يتعلق بالمجال السياسي، تنتظر بيرو بفارغ الصبر أن تفضي جهود المبعوث الخاص، بالتعاون مع الأطراف، وصيغة أستانا إلى التشكيل السريع للجنة دستورية شرعية ومتوازنة تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522

المرفق). ونشيد بالتقدم المحرز نحو تحقيق تلك الغاية. ونؤكد الحاجة الماسة إلى الاتفاق على تدبير وحيد يشمل الجوانب المتعلقة بتكوينها ومهامها في مجال اتخاذ القرارات وولايتها في أقرب وقت ممكن حتى يفضي تشكيلها إلى إجراء انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي الختام، أشدد على الضرورة الملحة لأن تواصل الأطراف السعي لاتخاذ تدابير لتهيئة بيئة أفضل لتحقيق التفاهم، لا سيما فيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين وتسليم رفات الموتى. ونرحب بالعمل الجاري في إطار صيغة أستانا، ولكننا نشير إلى ضرورة إحراز المزيد من التقدم الملحوظ في هذا الصدد.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص غاير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما. ونعرب عن تقديرنا للجهود البناءة التي تبذلها الأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية في تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة السورية وتحسين الحالة الإنسانية في الميدان.

لقد تسبب النزاع الذي طال أمده في سورية في معاناة لا توصف للبلد وشعبه وأصبح يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تعوق عودة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وتؤيد الصين تسوية المسألة السورية من خلال الوسائل السياسية وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته الإنسانية إلى سورية. وأود في ذلك الصدد أن أؤكد على ما يلي.

أولا، استنادا إلى مبدأ عملية يقودها ويملك زمامها السوريون والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ينبغي لنا أن نواصل تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. والأولوية الآن هي إنشاء لجنة دستورية تمثيلية تقبلها جميع الأطراف. تلك هي الطريقة الأكثر واقعية للمضي قدما صوب بدء عملية سياسية في سورية. ويجري المبعوث الخاص بيدرسن منذ فترة اتصالات وثيقة مع جميع الأطراف فيما يتعلق بإنشاء اللجنة الدستورية من خلال جهوده التي لا تكل. وفي الوقت الحاضر، لم يتبق سوى عدد قليل من المسائل المعلقة ونأمل أن تكون قريبة المنال.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بثبات وراء المبعوث الخاص ويدعم الدور المستمر لعملية أستانا. وينبغي للمجلس أن يظل موحدا ويتكلم بصوت واحد. ينبغي أن تواصل جميع الأطراف في سورية تسوية خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات وزيادة الثقة المتبادلة من خلال تدابير من قبيل تبادل المحتجزين.

ثانيا، يشكل تفشي الإرهاب تهديدا رئيسيا للعملية السياسية السورية. ومكافحة الإرهاب جانب مهم من جوانب تسوية المسألة السورية. وإدلب جزء من سورية. ويرتبط التوصل إلى حل مناسب لمسألة إدلب ارتباطا وثيقا بالسلامة الإقليمية لسورية، فضلا عن مستقبل البلد. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي ويتقيد بمعايير موحدة ويكافح المنظمات الإرهابية من أجل منع عودة ظهور القوى الإرهابية.

وفي الآونة الأخيرة، اجتمع الرئيس الروسي بوتين مع الرئيس التركي أردوغان، واتفقا على اتخاذ تدابير مشتركة للنهوض بتطبيع الحالة في إدلب. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، ستعقد روسيا وتركيا وإيران مؤتمر قمة. وتشيد الصين بهذه الجهود الدبلوماسية وتتطلع إلى رؤية نتائجها الإيجابية.

ثالثا، استنادا إلى الحالة في الميدان، علينا اتخاذ تدابير مصممة خصيصا لمعالجة المسائل الإنسانية في مختلف المناطق وكذلك في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد. وتؤيد الصين الجهود الرامية إلى حماية المدنيين الأبرياء وتوفير ظروف معيشية لائقة لهم. وينبغي لنا، من منظور طويل الأجل، أن ندعم جهود التعمير التي تبذلها الحكومة السورية في المناطق التي تتسم فيها الحالة الأمنية بالاستقرار نسبيا.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن مساعدة سورية على استعادة التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي بدلا من الاعتماد حصرا على ممارسة الضغوط. وما برحت الصين تقدم المساعدة الإنسانية إلى سورية في العديد من المجالات، بما في ذلك المساعدة الغذائية وإمدادات الطاقة والنقل العام وتدريب الموظفين. والصين حاليا على اتصال مع الحكومة السورية وتقوم بالتنسيق معها. ويتمحور تركيز خطتنا على بدء مشاريع لكسب الرزق لدعم إعادة الإعمار في فترة ما بعد انتهاء الحرب في سورية.

ويجب علينا في إطار عملية تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية وتقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية أن نحترم سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ولا يمكننا أن نسمح للقوى الانفصالية بتجزئة سورية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية في المجتمع الدولي أن تعمل على بناء الزخم وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية.

وقام المبعوث الخاص للحكومة الصينية بشأن المسألة السورية، السيد شي شياو يان، في الآونة الأخيرة بزيارة إيران وسورية. والتقى بالمبعوث الخاص بيدرسن في جنيف وأجرى تبادلا متعمقا للآراء مع جميع الأطراف المعنية. وكما هو الحال دائما، تقف الصين على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك والسيد بيدرسن على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. ونكرر الإعراب عن دعمنا لما يبذلانه من جهود من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان السوريين وتحقيق السلام في ذلك البلد – وهو تطلع تتشاطره الجمهورية الدومينيكية تماما.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية جميع الوسائل الدبلوماسية لحل هذه الأزمة بغض النظر عمن يأخذ زمام المبادرة من أجل تحقيق تلك الغاية. ومما لا شك فيه أن هذا الهدف مهمة طموحة تواجه تحديات كبيرة في المستقبل في ضوء الحالة الهشة والمتقلبة في الجزء الشمالي الغربي من البلد. إن حالات الوفاة المؤكدة لـ ٥٠٠ من المدنيين خلال فترة ثلاثة أشهر ونزوح أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ داخليا والهجمات المتكررة على الهياكل الأساسية الصحية والتعليمية إنما ترسم صورة قاتمة حقا.

ونرحب بعملية التحقيق التي أعلن عنها الأمين العام ونأمل أن نرى نتائجها في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، نؤيد مشروع القرار الذي قدمه المشاركون في الصياغة بوصفه دليلا واضحا على التزام المجلس تجاه السلام في سورية.

ونعتقد أنه، في المرحلة الراهنة، من الضروري أن نواصل التركيز على الهدف النهائي للجهود التي نبذلها. وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، هذا الهدف واضح – كفالة عملية سياسية موثوقة للسوريين ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة، عملية تفتح الباب أمام إطار وطني جديد يستند إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. نسلم بالتقدم المحرز بشأن تكوين اللجنة الدستورية ونظامها الداخلي، وننتظر إحراز التقدم بشأن ولايتها. وينبغي النظر في هذه العناصر الثلاثة بصورة شاملة. ونحث السفير بيدرسن على مواصلة الدعوة إلى ذلك النهج، وتعزيز دور الأمم المتحدة كضامن وميسر لهذه العملية.

وفيآخر إحاطة قدمها السفير بيدرسن إلى المجلس (انظر S/PV.8567)، نقل إلينا الشعور بانعدام الثقة لدى مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما المعارضة والمجتمع المدني، في العملية السياسية. وترى الجمهورية الدومينيكية أن هذه المشاعر تعرض للخطر التوصل إلى حل سياسي مستدام. ولعكس هذا الاتجاه، نرى من الضروري أن تمضي الأطراف قدما باتخاذ تدابير ملموسة في الاتجاه التالي.

أولا، ينبغي المضي قدما بالتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وفي المناطق

الخاضعة لسيطرة الحكومة، يجب أن يتمكن الناس من العودة إلى حياتهم الطبيعية دون خوف. ويشمل ذلك الملايين من المشردين واللاجئين، الذين ترتهن عودتهم بالظروف المؤاتية للحياة الكريمة والآمنة. وينبغي للأطراف أيضا أن تمضي في عملية الإفراج عن المحتجزين، بدءا بالوقف الفوري للاحتجاز التعسفي، والإفراج من جانب واحد عن النساء والأطفال والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة كبادرة على حسن النية. وينبغي كفالة أن تشترك كل شرائح المجتمع في عملية صنع القرار، ولا سيما المرأة السورية.

ويمكن أن تنتهي الحالة الإنسانية الكارثية التي ما زالت تتكشف في شمال غربي البلد بضياع أي فرصة تنتظرنا في العملية السياسية. ولذلك، يجب أن يستمر وقف جميع الأعمال العدائية التي تعرض حياة المدنيين للخطر مهما كان الثمن. ومع ذلك، لا يمكن استعادة إدلب بأي ثمن. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني، ولا بد من حماية الهياكل الأساسية المدنية، ويتحتم الحفاظ على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية.

ونشدد على وجوب أن يكفل أي نظر في إنشاء منطقة آمنة سلامةَ السكان ورفاههم وإمكانية إيصال المساعدات إليهم. وعلاوة على ذلك، يجب تقديم المساعدة وتوفير الأمن لمئات آلاف الأشخاص على الحدود مع تركيا. ونشجع الجهات المانحة على تكثيف الجهود المبذولة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في أقرب وقت ممكن. ولن ينبثق حل مستدام للنزاع إلا عن التزام سياسي من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك الخارجية منها، بتحقيق السلام والازدهار للشعب السوري – وجعله هدفها الرئيسي.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكركم جمهورية غينيا الاستوائية، سيدتي الرئيسة، على الدعوة لعقد جلسة اليوم المهمة. ونشكر أيضا السيد مارك لوكوك والمبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطتيهما المفيدتين.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ولئن كان النزاع في سورية يتصدر عددا أقل من العناوين الرئيسية لوسائل الأعلام بعد ثماني سنوات، من المؤكد أنه لا يزال أحد أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدا في العالم، كما تبين من الإحصاءات التي قدمها السيد لوكوك وبعض الوفود التي أخذت الكلمة قبلي. إن استمرار الهجوم الذي يشنه الجيش السوري يزيد التوترات بشكل ملحوظ في إدلب وأجزاء من المدن المجاورة: حلب وحمص واللاذقية. وتتدهور الحالة بسرعة، مع استمرار مستويات العنف العالية للغاية في عرقلة الاستجابة الإنسانية، ولا سيما توفير المعونة الغذائية إلى أكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص في بعض مناطق إدلب. وبالإضافة إلى ذلك، يظل النازحون في المخيمات، مثل مخيمي ركبان والهول، يعيشون في ظروف غير إنسانية.

ولئن كان من الصحيح أن علينا أن ندعم الجهود المحلية الرامية إلى القضاء على التهديدات الإرهابية، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء محنة المدنيين الذين يواجهون القصف المستمر. فهناك العديد من الضحايا المدنيين، وفي هذا السياق، ترى غينيا الاستوائية أن من المهم امتثال جميع الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع للاتفاقات التي تم التوصل إليها في إدلب وترمي إلى الاستمرار في محاربة الإرهابيين وضمان سلامة المدنيين.

ونعتقد أنه يجب علينا دائما احترام القانون الدولي الإنساني حتى في الكفاح ضد الإرهاب. وفيما يتعلق بحماية المراكز الصحية والعاملين في القطاع الطبي في إدلب، نصرّ على وجوب مشاركة حلفاء الأطراف بقدر أكبر من أجل الحيلولة دون تدهور الحالة. وعلاوة على ذلك، يجب تذكير الأطراف بأن أي هجوم، بما في ذلك الهجمات على المراكز التعليمية والمرافق الصحية، يقوض بشكل كبير الجهود الرامية إلى حل الأزمة، ويشكل تهديدا خطيرا للأمن في المنطقة.

وفي هذا الصدد، تشارك غينيا الاستوائية في التأييد المُعرب عنه لمبادرة الأمين العام بإنشاء مجلس للتحقيق الداخلي في المقر

للتحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غربي سورية. ونتوقع الكثير من عمل مجلس التحقيق. ويحدونا الأمل في أن يُقدم إلى المجلس تقريرا شاملا عن المسألة في الأسابيع المقبلة.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإن حكومة غينيا الاستوائية تعتقد أنه تتوفر الآن جميع الظروف اللازمة للنجاح في دعوة اللجنة الدستورية إلى الانعقاد، الأمر الذي سيجعل من الممكن بدء المشاورات المباشرة فيما بين السوريين بشأن ملامح مستقبل بلدهم، على النحو المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وبما أن كل وفد، بما في ذلك وفدا الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، قد وافق على تكوين اللجنة الدستورية ووضع صيغتها النهائية في الجولة الأخيرة من المشاورات التي عقدت في نور سلطان في وقت سابق من هذا الشهر، لا شك أنه من الممكن والعملي التحرك نحو إيجاد حل سياسي، يتجاوز نطاق الهدنة العسكرية المنشأة على وجه التخصيص في المناطق الأكثر التزاما بالعملية، مثل الشمال والشمال الغربي من البلد.

ونشير أيضا إلى الالتزام المطلق من الأطراف بمواصلة تقديم الدعم الثابت للمبعوث الخاص من أجل الاختتام الناجح للعملية، دون أن ننسى الحاجة إلى حل المشاكل في ميدان القتال. أولا، قبل إنشاء إطار مؤسسي معزز لاستعادة الاستقرار السياسي والسلام في سورية.

أود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد الالتزام الذي يقع على عاتقنا نحن أعضاء مجلس الأمن بمواصلة جهودنا وحث الأطراف المتفاوضة على حل جميع المسائل الأخرى المتعلقة بالنظام الداخلي للجنة في أقرب وقت ممكن، وكذلك تيسير بداية عملها.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، نود أن نشكر السيد مارك لوكوك والسيد غير بيدرسن على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. وأود أن أعرض أربع ملاحظات.

بدايةً، فيما يتعلق بالوضع في شمال غرب سورية، نحن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا نيابة عن المشاركين في صياغة النص المتعلق بالوضع الإنساني في سورية، أي بلجيكا والكويت وألمانيا.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجوم العسكري في شمال غرب سوريا الذي يشمل الغارات الجوية العشوائية والقصف واستخدام البراميل المتفجرة. إن للتصعيد المستمر عواقب وخيمة على المدنيين، الذين استُهدفوا مرة أخرى بشكل عشوائي في انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. وقد ذكرنا مرارًا وتكرارًا أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجمات ضد المدنيين الأبرياء وتدمير المستشفيات والمدارس من خلال الهجمات الجوية المستهدفة وتشريد ٥٠٠ ألف مدني.

كما أننا نشعر بالقلق إزاء وجود هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة في إدلب والهجمات التي تشنها. وكما ذكرنا المبعوث الخاص في إحاطته الإعلامية، لا يوجد حل أو علاج سهل، ولكن يجب أن تتوقف تلك الهجمات. يجب أن تتوقف. ومع ذلك، فإن الحرب ضد الإرهاب لا تبرر الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولذلك نذكّر الاتحاد الروسي والنظام السوري مرة أخرى بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تجب المسؤولية عن حماية المدنيين أو أية التزامات أخرى بموجب القانون الإنساني الدولي. يجب على النظام السوري والاتحاد الروسي إنهاء هجومهما العسكري في إدلب وما حولها على الفور.

ونحث جميع الأطراف على الالتزام التام بترتيبات وقف إطلاق النار الواردة في مذكرة التفاهم الروسية – التركية وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك سحب قواتها من المنطقة المنزوعة السلاح. نحن بحاجة إلى رؤية منطقة تخفيف توتر دون تصعيد. ويتعين

على المجلس أن يبذل كل ما في وسعه لتخفيف حدة الحالة الإنسانية في إدلب بشكل عاجل. لقد قدمت الكويت وبلجيكا وألمانيا مشروع قرار إلى أعضاء المجلس يهدف بالتحديد إلى تحقيق ذلك. ونتطلع إلى العمل بشكل بناء مع جميع أعضاء المجلس بشأن هذا النص.

ثانياً، ونظرًا لعدم وجود حل عسكري لهذا الصراع، تظل ألمانيا مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق سلام واستقرار مستدامين إلا من خلال حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) لعام ٢٠١٢. إننا نقدر الدور الذي يمكن لمجموعة أستانا والاتحاد الروسي على وجه الخصوص القيام به فيما يتعلق بالحل السياسي تحت إشراف الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن. لكننا نحتاج في نهاية المطاف أن نرى تقدماً ونتائج ملموسة. الوعود والبيانات المتفائلة لا تكفي.

اللجنة الدستورية هي مثال جيد على ذلك. لقد طال انتظارها وهناك حاجة ماسة إليها باعتبارها مدخلاً لعملية الانتقال السياسي. كان من الممكن إنشاؤها وكان ينبغي تحقيق ذلك منذ وقت طويل. سمعنا اليوم من السيد بيدرسن أن الحزمة قد اكتملت تقريباً وأنه يأمل في الانتهاء منها قبل بداية الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. هذا خبر جيد. لسوء الحظ – وعلينا أن نكون صادقين في هذا الأمر – سمعنا هذا مرات عديدة. نتمنى أن يكون على صواب، لكن قيل لنا مرارًا وتكرارًا عن التقدم المحرز في إنشاء اللجنة الدستورية، والمرة تلو الأخرى نُصاب بخيبة أمل. علينا أن نقول إن هذا مرده إلى حد كبير النظام السوري وسياساته المتعلقة بالعرقلة والمماطلة.

أود أيضاً أن أقول إننا نشعر بقلق شديد من التقارير التي تفيد بأن أجهزة المخابرات التابعة للنظام هددت وروعت الأعضاء المحتملين في اللجنة الدستورية، وكذلك أسرهم في سورية، وذلك من أجل تخريب اللجنة قبل دورتها الأولى. يجب على دمشق أن تكف عن مضايقة أعضائها المحتملين وأن تسمح لهم بحرية الحركة داخل البلاد وخارجها. ويجب أن تشارك بجدية في تشكيل اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ثالثًا، لن يكون هناك حل للصراع المأساوي في سورية دون تغيير جاد في سلوك النظام السوري. يظل من الضروري تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة يمكن أن يحدث فيها انتقال سياسي. أولاً وقبل كل شيء، يتطلب هذا وضع حد فوري للأعمال الوحشية للنظام السوري. إلا أن الاعتقالات التعسفية والتعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري وقتل المحتجزين مستمرة، حتى فيما تُسمى المناطق التي تمت فيها المصالحة. يجب أن تتوقف تلك الأفعال نهائياً. إن سياسة هذا النظام السوري هي التي تمنع المشردين داخليا واللاجئين السوريين من العودة إلى ديارهم. يقع على عاتق النظام السوري مسؤولية توفير ضمانات أمنية موثوقة من شأنها أن تمكن السوريين من العودة الطوعية والآمنة والكريمة إلى بلادهم. وكما قيل خلال جلسة المجلس في مطلع آب/أغسطس (انظر الوثيقة S/PV.8593) نحتاج أيضا إلى رؤية تقدم ملموس بشأن قضية المحتجزين والمفقودين. مرة أخرى، أبلغ المبعوث الخاص عن بعض التقدم المحرز في هذا المجال، لكنه بالطبع ليس كافياً بعد.

طالما أن النظام السوري لا يغير سلوكه الوحشي ولا ينهي انتهاكاته المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فلن يكون هناك رفع للعقوبات. طالما أنه لا توجد عملية سياسية موثوقة وشاملة وحقيقية جارية، لن تكون هناك مشاركة في جهود إعادة الإعمار من جانبنا. ولذلك ندعو سورية إلى الانخراط الجاد أخيراً في تحقيق عملية سياسية بقيادة سورية ومملوكة لسورية، تيسرها الأمم المتحدة على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بجميع عناصره.

تشير نقطتي الأخيرة إلى المساءلة، وهي الأمر الأكثر أهمية من وجهة نظرنا. يجب التحقيق في الجرائم والفظائع المرتكبة

من جميع الأطراف أثناء الصراع السوري، بما في ذلك الروايات المروعة عن القتل والتعذيب والعنف الجنسي والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. لن تكون المصالحة الوطنية والسلام الدائم في سورية ممكنين بدون العدالة والمساءلة.

إن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ قد أصبحت مستودعًا مركزيًا للمعلومات والأدلة على الجرائم المرتكبة في سورية، وبالتالي فإن لها دوراً حاسماً في الملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم المرتكبة أثناء الصراع السوري. وسوف نستمر في دعم عمل الآلية ولجنة التحقيق. كما نرحب بإنشاء الأمين العام لهيئة تحقيق بشأن الحوادث في إدلب. وسنواصل السعي إلى تحقيق المساءلة من أجل تحقيق العدالة للضحايا وتمكين المصالحة الوطنية والسلام الدائم في نهاية المطاف.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام، السيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لسوء الحظ، جلسة اليوم هي مثال نموذجي على الكيفية التي تتم بها في الغالب مناقشة القضية السورية في مجلس الأمن. المشاكل الإنسانية – القائمة يقيناً – يتم تشويهها وتضخيمها إلى أقصى حد. نحن أيضًا قلقون جدًا مما يحدث، لكننا ندرك أيضًا السبب الرئيسي لوجودها. يجب ألا ينسى أي منا حقيقة أن هذا الموقف لا يرجع إلى أنشطة النظام وحلفائه، مثلما يكرر زملاؤنا الغربيون مرارا، بل إلى أنشطة الإرهابيين العاملين في المنطقة، الذين، بالمناسبة، لا يمكنهم التذمر من عدم كفاية الدعم المادي أو العسكري.

يجب ألا ننسى أنه لو لم يقم الإرهابيون بالذهاب إلى سورية ولو لم يحاولوا، بدعم من بعض زملائنا الغربيين، الإطاحة بالسلطاالسورية، لما واجهت سورية هذه المشاكل الرهيبة، والتي تسببت في مقتل مئات الآلاف من الناس وتؤثر على حياة العديد من ملايين البشر الآخرين. الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم أو العيش في الفقر.

ولن ينسى الشعب السوري ولا شعوب الدول الأخرى هذه الأسباب. وسيحكم التاريخ كما قال زميلي البريطاني، على أولئك الذين يدعون الدفاع عن القيم الغربية ولكنهم بسبب طموحاتهم الجغرافية – السياسية كادوا أن يدمروا بلدا بأكمله وحكموا عليه بمعاناة غير مسبوقة، فضلا عن أولئك الذين رددوا نفس الأسطوانة المشروخة في مجلس الأمن بنشر معلومات كاذبة لم يتم التحقق منها من أجل عرقلة العملية السياسية والمصالحة الوطنية. وحتى لو لم يكن لدى الأعضاء أنابيب اختبار اليوم على غرار أسلافهم الذين كذبوا بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق، فإنهم لا يزالون يفعلون نفس الشيء.

وتدعم روسيا بدون شك جهود المبعوث الخاص بيدرسن وتتخذ تدابير فعالة لتعزيز العملية السياسية واستعادة الثقة بين أطراف النزاع السوري. وكما لوحظ بالفعل، يجري تكثيف العمل بشأن عملية أستانا مع إيران وتركيا وبالتعاون مع المبعوث الخاص وحكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة. وأود التأكيد على أن عملية أستانا هي المنتدى الوحيد الذي يسهم في تحقيق المصالحة السياسية في سورية.

وقد عُقد الاجتماع الأخير بصيغة أستانا في ١ و ٢ آب/أغسطس. ومن السمات الجديرة بالذكر مشاركة بيروت وبغداد كمراقبين جديدين. ومن المقرر عقد مؤتمر القمة الخامس للدول الضامنة في منتصف شهر أيلول/سبتمبر في تركيا. وعقد الاجتماع في نور سلطان في جو بناء مع جميع المشاركين، وأولاً وقبل كل شيء مع البلدان الضامنة، سعياً للتوصل إلى حل وسط وتعاون أكثر فعالية. ونأمل أنه على الرغم من الجهود السافرة بصورة متزايدة التي يبذلها زملاؤنا الغربيون لإعاقة العملية

فإننا سنتمكن قريبًا من بدء عمل اللجنة الدستورية. ونحن على غرار السيد بيدرسن متفائلون باكتمال هذا الجانب من العمل التحضيري قريبًا.

ومع ذلك فإننا أشجع بقوة، وأود أن أؤكد ذلك بإصرار، جميع الأطراف المهتمة حقًا بنجاح العملية السياسية والتي ترغب في العمل من أجل التوصل إلى تسوية مستقرة في سورية، على عدم عرقلة تلك الجهود. وقد تحقق الكثير بالفعل. ولن تساعد أي إجراءات أو مناقشات صدامية أو غير متوازنة، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، الجهود المبذولة للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية. وسأكون صادقًا تمامًا: فمثل هذه المناقشات أو الإجراءات ستعرقل بشكل مباشر جهود السيد بيدرسن وهذا ليس ما نريده.

لقد أكد البيان المشترك الصادر عن روسيا وتركيا في ٢ آب/أغسطس على الحاجة إلى تهدئة الأوضاع الميدانية من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات المتعلقة بإدلب، وخاصة مذكرة سوتشي المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأعرب أيضا عن قلقنا البالغ إزاء زيادة انتشار هيئة تحرير الشام في منطقة وقف التصعيد، وأكد التزام الأطراف بالمزيد من التعاون من أجل القضاء على الإرهابيين نهائيا. على أن يتم كل ذلك بالطبع مع احترام سيادة واستقلال سورية وسلامتها الإقليمية. وجرى خلال المفاوضات بين رئيسي روسيا وتركيا في ٢٧ آب/أغسطس مناقشة الحالة في الجمهورية العربية السورية ولا سيما في إدلب، حيث أكد الرئيسان من جديد التفاهم الروسي التركي بشأن هذه المسألة وغيرها.

وتظل إدلب المسرح الرئيسي للتوترات. وقد حولت هيئة تحرير الشام المنطقة فعلياً إلى رأس حربة للهجمات على مواقع قوات الحكومة السورية وضد المدنيين في البلدات والمدن المجاورة. وتمكّن المقاتلون خلال هذا الشهر وحده من تنفيذ أكثر من ٢٠ هجومًا على مواقع القوات السورية، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٤٠ شخصا وجرح حوالي ٢٣٠ من الأفراد السوريين؛ وإصابة العشرات من المدنيين أيضا. والهجمات مستمرة أيضا على المنشآت العسكرية الروسية في سورية. فعلى سبيل المثال، هاجم الإرهابيون قاعدة حميميم الجوية أربع مرات باستخدام الصواريخ في شهر آب/أغسطس وحده. وإذا كان على المرء تصديق تأكيدات زملائنا البريطانيين بأن هناك عددا من الأطفال يزيد على عدد الإرهابيين في إدلب، فيبدو أن العديد من هؤلاء الأطفال قد أطلقوا لحاهم ويعرفون كيفية استخدام أحدث الأسلحة. ألا ترون في ذلك شيئا من الغرابة؟ نحن نرى ذلك بالتأكيد. ورداً على استفزاز الإرهابيين المستمر، وللحد من التهديد الذي يطال المدنيين إضطر الجيش السوري بدعم من الطيران الروسي إلى التحرك. ومع ذلك يجب أن نشدد على أن جميع التدابير قد اتخذت بدقة داخل المنطقة المنزوعة السلاح التي كان ينبغي إنشاؤها قبل عام بموجب مذكرة سوتشي.

وقد ذكرت إمكانية تحقيق المصالحة في هذه القاعة، لكن لم يذكر أحد أن الحكومة السورية وافقت على وقف إطلاق النار في إدلب الذي تم التوصل إليه في نور سلطان في ٢ آب/أغسطس بشرط أن تتقيد جميع الأطراف بمذكرة سوتشي التي تستلزم سحب الأسلحة الثقيلة. غير أن إرهابيي هيئة تحرير الشام رفضوا الالتزام بوقف إطلاق النار وسحب المقاتلين إلى ما وراء خط التصعيد. ولذلك لم يستمر وقف إطلاق النار، ولا يقع اللوم في ذلك على دمشق بل على الإرهابيين الذين يواصلون قصف إدلب.

وتعمل القوات العسكرية الروسية والسورية جاهدة لكفالة تغطية الحالة الفعلية في منطقة التصعيد في إدلب على أوسع نطاق ممكن في الصحافة. وفي ٢٦ آب/أغسطس زار ممثلو أكثر من ٢٠ من وسائط الإعلام الروسية والأوروبية المنطقة المحيطة بخان شيخون في جنوب شرق محافظة إدلب التي حررتها قوات الحكومة السورية. نعم هذه هي نفس خان شيخون التي قام فيها

الخوذ البيض قبل فترة باستفزاز صارخ زاعمين أن القوات السورية استخدمت أسلحة كيميائية. لقد فضحنا تلك الادعاءات جهارا وبصورة جلية قبل وقت طويل. وتمكّن الصحفيون من أن يروا بأم أعينهم كيف يستخدم الإرهابيون البنية التحتية المدنية لأغراض عسكرية وكذلك معاينة شبكة تحصيناتهم الواسعة. وقد كنا نأمل أن نسمع عن ذلك من زملائنا الغربيين، على الرغم من أننا بالطبع لم نسمع كل شيء على الرغم من أن الصحفيين من هذه الدول الغربية أبدوا ما يكفي من الشجاعة للذهاب هناك واكتشاف حقيقة الحالة بأنفسهم الموقف في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون.

أما بالنسبة للمناطق الأخرى في سورية فنحن قلقون جراء عدم الاستقرار المستمر في الشمال الشرقي من البلد. وعلى الرغم من النهاية المزعومة لتنظيم داعش في العراق والشام، إلا أن الإرهابيين يواصلون ممارسة نشاطهم السري وتفعيل ما يسمى بالخلايا النائمة. ويعقّد ذلك الأمور أيضًا من حيث القتال الدائر في المنطقة بين التشكيلات الكردية والعرب السنة الذين عاشوا في المنطقة على مر التاريخ. ويظل الموقف الروسي من ذلك بدون تغيير: إذ أننا ندعو إلى إعادة توطيد السلامة الإقليمية لسورية وسيادتها كضمان للأمن القومي للبلدان المجاورة وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

ولا يزال الوضع الإنساني العام في شمال شرق سورية مزرياً. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الوضع في مخيم الهول للمشردين داخلياً، الذي يقع في منطقة خارجة عن سيطرة السلطات السورية. وقد طلبنا منذ وقت طويل أن تطلعنا القوات التي تتحكم في تلك المنطقة على ما يحدث بالفعل هناك. ومع ذلك، لا يزال هناك فراغ تام فيما يتعلق بالمعلومات عما يحدث بالفعل خارج منطقة الفرات. وتبعا لذلك، لدينا سؤال منطقي لمن يدعون أنهم يهتمون كثيرا بلاستقرار الإنساني في سورية. لماذا يركزون اهتمامهم حصريا تقريبًا على محافظة إدلب؟ ألا يكترثون بمصير السوريين الذين يعيشون في الشمال الشرقي؟ أليس صحيحا أن المدنيين يموتون هناك نتيجة لنشاط المقاتلين وتدمير البنية التحتية؟ ولدينا معلومات تشير إلى أن ذلك صحيح وقد أطلعنا الأعضاء عليه. ألسيت هذه المعلومات بيد الأعضاء، أم هم ببساطة غير مهتمين بما يحدث هناك؟

إننا قلقون أيضًا من الحالة في منطقة التنف. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن الدولة القائمة بالاحتلال مسؤولة، بموجب اتفاقية جنيف، عن سكان الأراضي التي تحتلها. وينطبق ذلك على جميع المناطق التي ذكرتها. وتواصل روسيا العمل بالتعاون مع الحكومة السورية، بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية الدولية المتخصصة بغية تفكيك مخيم الركبان الواقع في منطقة الاحتلال الأمريكي غير القانوني، ومساعدة الناس على العودة إلى ديارهم. وفي النصف الثاني من شهر آب/أغسطس أجرت بعثة تقييم تابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى جانب الهلال الأحمر العربي السوري دراسة استقصائية عن السكان المدنيين الراغبين في مغادرة المخيم. ونخطط لمغادرة ما يقدر مجموعة بنحو ١٦ ٠٠٠ شخص خلال شهر من الآن. ومنذ آذار/مارس غادر حوالي ١٨ ٠٠٠ من اللاجئين مخيم الركبان بالفعل. وبعد مغادرتهم تمكن جميعهم تقريبا من العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة في المناطق التي تسيطر عليها دمشق.

وما زلنا نرى أنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع السوريين في جميع أنحاء الأراضي السورية دون أي شروط مسبقة. ونرى أن من المهم تعزيز إعادة الإعمار في سوريا على نحو يتسق تماما مع قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية. ويجب علينا أن نعمل على تهيئة الظروف المواتية ونشجع على العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم في سوريا وضمان حقهم في العودة والحصول على الدعم.

وختاما، أود أن أتشاطر معكم ملاحظة عن الاتجاه الذي نرى تكراره. وبمجرد تقدم القوات السورية ميدانيا وتشرع

في طرد الإرهابيين من المناطق التي يسيطرون عليها، سرعان ما تزداد صرخات زملائنا الغربيين ودعواتهم إلى وضع حد للنشاط العسكري. ويبدو أنهم نسوا قرارنا المشترك القاضي بمكافحة الإرهابيين بلا هوادة. وكما سمعنا اليوم، فقد أصبح هؤلاء الإرهابيون ”أطفالا أبرياء“، بينما يفترض أن المدارس والمستشفيات قد قصفتها روسيا. ولكن الحقيقة هي أن ذلك لم يحدث وأن المدارس لم تستهدف أصلا.

ونحن ندحض ذلك كله ولكن لا يصغي إلينا أحد. ويبدو أن الهدف ليس لإثبات الحقيقة بل عكس أي اتجاه نحو السلام في سوريا تحت رئاسة رئيسها المنتخب وحكومته الشرعية.

وأود أن أخيب آمال بعض الأعضاء. فتلك العملية لا رجعة عنها. فهناك توافق آراء على بناء سوريا جديدة وسلمية بقيادة الشعب السوري وليس المرتزقة والدمى الغربية. ولم تعد الكفة العليا للإرهابيين ومن يدعمونهم. ولا يمكن إنقاذهم أيضا. وكلما أسرعنا في فهم ذلك كلما تمكنا من تحقيق السلام في سوريا وإنقاذ عدد أكبر من الأرواح. ويجب على المجلس ألا يغفل عن هذه المسؤولية التاريخية الجسيمة التي يستند إليها مستقبل الأجيال القادمة.

السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مارك لوكوك وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيد غاير بيدرسن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، على إحاطاتيهما المتبصرتين صباح هذا اليوم.

لا تزال جنوب أفريقيا تعرب عن قلقها البالغ إزاء مقتل عدد كبير من المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، واستمرار الإصابات الجسيمة والتشريد بسبب تصاعد العنف مؤخرا في شمال غرب سوريا. ونشعر بالقلق العميق إزاء التدمير الهائل للبنى التحتية المدنية والخدمات الأساسية، وتدمير المدارس والمرافق الصحية والأسواق ومحطات المياه والمناطق السكنية أثناء القتال.

ونعرب أيضا عن شعورنا بالقلق لتوقف عمليات عدد من وكالات المعونة بسبب تصاعد العنف. ويضيف هروب عدد كبير من الأشخاص من المنطقة عبئا ً آخر على الاستجابة الإنسانية المثقلة أصلا. وما زلنا نحث جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنى التحتية المدنية. ومن المهم أيضا أن يلتزم الموقعون على مذكرة وقف إطلاق النار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بأحكامها.

وتكرر جنوب أفريقيا القول بأنه وإذ نسلّم بالتهديد وأعمال العنف التي ترتكبها المنظمات الإرهابية، فإن من الضروري أيضا ألا تكون كل الإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب على حساب أرواح المدنيين الأبرياء وألا تتخذ أي إجراءات أخرى ذات صلة إلا في إطار معايير القانون الدولي. ونعرب عن تأييدنا لفتح ممر للسلام في شمال سوريا في إطار السعي لإنشاء منطقة آمنة في المنطقة وتيسير عودة اللاجئين السوريين من خلال مثل هذه الممرات.

ونواصل الدعوة إلى الوقف الفوري للقتال بين أطراف النزاع. ونعيد التشديد على أنه لا يمكن حل الوضع في سوريا إلا من خلال المفاوضات والحوار السوري في عملية يمسك زمامها السوريون وبدعم من الأمم المتحدة. وعليه، ندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى الجهود لأجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) لتجنب تشريد السوريين ووقوع الخسائر في أرواح الأبرياء في المستقبل. ونشيد بالدور الذي تضطلع به عملية أستانا في محاولة إيجاد حل للوضع في سوريا. وندعو علاوة على ذلك إلى التبكير بانعقاد اللجنة الدستورية ونشكر المبعوث الخاص على عمله الدؤوب في ذلك الصدد. ويجب أن تكون اللجنة شاملة وممثلة لجميع الأطراف السورية لضمان شرعيتها. وسوف تزداد الحالة الإنسانية تدهورا بدون العملية السياسية، ما يؤدي إلى المزيد من الدمار والموت.

وختاما، ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى احترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

بداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والمبعوث الخاص غاير بيدرسن على إحاطاتيهما. وأود أن أؤكد كما هو الحال دائما تأييدنا الكامل لعملهم.

فلا يزال الوضع في سوريا غير مقبول. وبينما نتكلم الآن هناك تصعيد مميت للنزاع في شمال غرب سوريا. ومنذ نيسان/أبريل قتل ما يزيد على ٥٠٠ مدني وأصيب مئات آخرون بمن فيهم أضعف الفئات من النساء والأطفال. وتسببت الغارات في تدمير البنى التحتية المدنية، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا والأسواق والمدارس والأهم من ذلك مرافق الرعاية الصحية.

ويجب أن تمتثل أي من العمليات العسكرية امتثالا تاما للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وليست حماية المدنيين وضمان حصولهم على المساعدة الإنسانية دون عوائق خيارا بل التزاما قانونيا لجميع أطراف النزاع. وتجب مساءلة أولئك الذين لا يمتثلون لذلك.

ولذلك السبب ينبغي أن نركز على الحاجة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وتوطيد القانون الدولي للتصدي للتحديات المتعددة التي نواجهها ليس في سوريا وحدها على الصعيد الإقليمي على نطاق أوسع أيضا. وذلك كان هدف مناقشتنا الرفيعة المستوى التي عقدت قبل أسبوعين تقريبا بشأن التحديات التي تواجه السلام والأمن في الشرق الأوسط (انظر S/PV.8600).

ونسمع في كل يوم تقريبا عن معاناة السكان المدنيين في محافظة إدلب، ونود أن نشدد على تمتع المدنيين بالحماية تمشيا مع القانون الدولي. وأود أن أشكر في ذلك السياق القائمين الثلاثة على الصياغة المكلفين بالملف الإنساني في سورية على اقتراحهم مشروع قرار بذلك الخصوص كما أعلن مؤخرا. ويمكنهم التعويل على دعمنا.

وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني على النحو المبين في البيان الرئاسي الذي اعتمد مؤخرا S/PRST/2019/8 بمبادرة من بولندا بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف. وأود أن أذكر بكلمات رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيد بيتر ماورر في هذه الذكرى السنوية الهامة:

”لكن الانتهاكات المستمرة للقانون لا تعني أن القانون غير كاف، بل إن الجهود الرامية إلى كفالة احترامه غير كافية. وبوسعنا – بل يجب علينا – القيام بالمزيد. وبإمكان المجلس القيام بالمزيد“. (S/PV.8596، صفحة ٦)

وأود أن ختتم بياني بالتشديد على عدم وجود حل عسكري للنزاع السوري. ولا يمكن تحقيق أي تسوية دائمة إلا بواسطة اتفاق سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وهناك حاجة ماسة إلى التسوية السياسية بوصفها السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام المستدام في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد. ونتطلع إلى إنشاء اللجنة الدستورية، الخطوة الأولى نحو القيام بعملية سياسية حقيقية، تحت إشراف الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتوجه إليكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، على إدارتك لأعمال هذا المجلس لهذا الشهر. وأعرب عن ارتياحنا لزوال العارض الصحي الذي ألم

بالسيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، وسعادتنا لعودته لمزاولة مهامه.

لاحظت من مداخلات بعض الزملاء، وأخص بالذكر الزميل الأمريكي والبريطاني والفرنسي والبلجيكي والألماني، أنهم قد أخذوا مكان المبعوث الخاص ووضعوا له خريطة طريق جديدة غير التي يعمل على أساسها بتوافق الجميع. خريطة طريق للعمل ملغومة بالكثير من الشروط المسبقة، وذلك بشكل فظ لا يحترم ولاية المبعوث الخاص، وينتهك مرجعيات هذه الولاية، وبالتالي يعرقل مهمته النبيلة.

إن الطريق الوحيد والأكثر فعالية والأقل كلفة لإنهاء معاناة الشعب السوري تكمن في استعادة الدول الراعية للإرهاب لوحوشها من إدلب ومخيم الهول الذي تديره القوات الأمريكية المحتلة في جزء غال وعزيز من بلادي. أعيدوا وحوشكم إلى كهوفهم المتحضرة في أوروبا، وبريطانيا – باعتبار أنها ليست جزءا من أوروبا – وأستراليا، والولايات المتحدة، وتركيا، والقوقاز، والخليج، وتونس، ومصر، والأردن، وآسيا الوسطى. عندها سيتوقف سفك الدماء بحق السوريين، وستنعم بلادي كلها، وليس فقط إدلب، بالأمن والسلام.

الإرهاب في كهوف تورا بورا أدى إلى الهجوم على نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر. والإرهاب في كهوف إدلب أدى إلى قتل عشرات الآلاف من السوريين في أرياف حلب، وحماة، واللاذقية وكامل المشهد السوري. إذا لا يزايدن أحد علينا عندما نمارس حقنا السيادي في مكافحة الإرهاب.

وبالمناسبة، وطالما أننا نتحدث عن الإرهاب، فقد أشار المركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي، عاصمة هولندا، إلى أنه من بين ما يقرب من ٤ ٣٠٠ إرهابي أوروبي يقاتلون في سورية والعراق – أي معارضة سورية مسلحة معتدلة معدلة وراثيا، فالأوروبيون أصبحوا معارضة سورية مسلحة ومعتدلة – هناك ٢ ٨٣٨ إرهابيا جاؤونا من بلجيكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. أربعة بلدان أوروبية أرسلت لنا ٤ ٣٠٠ إرهابي. بالطبع هذه الإحصائيات ليس دقيقة، فهي إحصائيات أوروبية. وإحصائياتنا نحن كحكومة سورية أكثر من ذلك بكثير. فعدد الإرهابيون البلجيكيون الآن ٤٠٠ إرهابي يقاتلون في هذا اليوم في سورية. يقاتلون من؟ الحكومة السورية.

أرجو أن تسأل زميلك الذي كان مكانك في عام ٢٠١١، وهو صديق عزيز، السفير جان دي رويت، ماذا قلت له في ذاك العام في بداية الأزمة في سورية. قلت له أننا رصدنا أول إرهابي أجنبي في سورية في حمص، وكان يقنص الجنود السوريين ورجال الشرطة السورية. كان بلجيكيا. اسأل زميلك السفير دي رويت. على كل حال، الحديث في هذا المجال يطول.

لقد بات نهجا متعمدا لدى بعض المتحدثين أمام هذا المجلس، وعلى غرار ما حدث في ٦٢ اجتماعا سابقا، ومع كل انتصار يحققه الجيش العربي السوري في مواجهة قطعان الإرهاب العالمي، القيام بشن حملات من الافتراءات لتشويه هذا الانتصار والتشهير والإساءة لصورة الدولة السورية. فأنتم تتذكرون كيف روج هذا البعض عند تحرير أحياء حمص لمزاعم استخدام ما سمي حينها بالبراميل المتفجرة. وفي القصير والقلمون على الحدود السورية اللبنانية، تم الترويج لأكاذيب التهجير والتغيير الديمغرافي. وعند تحرير أحياء حلب الشرقية كانت المزاعم تدول حول الحصار والتجويع ومنع الأجهزة الطبية. وعند تحرير بلدات الغوطة الشرقية، تم اختلاق حادثة استخدام الأسلحة الكيميائية المزعومة. واليوم نسمع ادعاءات أخرى حول استهداف المنشآت الصحية والتعليمية والخدمية في إدلب وريفها، وهي مزاعم وادعاءات واهية تشكل جزءا لا يتجزأ من الهندسة السياسية للإرهاب المفروض على بلادي ظلما وعدوانا منذ ثمانية أعوام. وأؤكد لكم أن سلاح الجو السوري والروسي الصديق لا يهاجم أهدافا مدنية، بل قواعد ومراكز للإرهابيين حصرا. إلا إذا كان البعض يعتبر قواعد الإرهابيين ومراكزهم

صوامع للزهد والعبادة ودور للعناية بالأطفال ونشر القانون الدولي الإنساني. في إدلب لا يوجد ٣ ملايين سوري. هذا الرقم مضلل وكاذب وغير صحيح. في إدلب لا يوجد ٢٠ في المائة من عدد سكان سورية. إدلب محافظة سورية صغيرة قياسا على المحافظات السورية الأخرى. ولا يزيد عدد الموجودين في إدلب عن المليون.

شاركت مطلع الشهر الجاري في الجولة الثالثة عشر لاجتماعات أستانا التي انعقدت في العاصمة الكازاخية نور سلطان، والتي تمخضت عن اعتماد بيان هام تضمن التأكيد مجددا على الالتزام القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، واستمرار التعاون مع الحكومة السورية حتى القضاء التام على التنظيمات الإرهابية فيها، ورفض الأجندات الانفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة الأراضي السورية وسلامتها، وكذلك التمسك بالقرارات الدولية المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

وفي هذا السياق، يتوجه وفد بلادي بالشكر لوفدي روسيا وإيران، وللدولة المستضيفة كازاخستان على مساهماتهم في إنجاح أعمال هذه الجولة. ونؤكد على ضرورة عدم المساس بهذا المسار الذي يحظى بدعم وتوافق واسع، خاصة من الشعب السوري، صاحب السلطة الأساسية في تقرير مصيره، وعلى الحيلولة دون تعطيله تحت أي مسمى كان.

إن ما يدعو للاستهجان هو قيام الولايات المتحدة وتركيا، بالتزامن مع انعقاد الجلسة الختامية لاجتماع أستانا ومباشرة بعد صدور البيان الختامي الذي أشار إليه مشكورا زميلنا ممثل روسيا الاتحادية، بخطوة استفزازية أخرى تهدف لخلق وقائع جديدة على الأرض في المناطق التي تتواجد فيها قوات هاتين الدولتين المحتلتين بشكل غير شرعي. بخطوة استفزازية أخرى تهدف إلى تهيئة وقائع جديدة على الأرض في المناطق التي تتواجد فيها قوات هاتين الدولتين الاحتلاليتين بشكل غير شرعي. وتمثلت تلك الخطوة في إعلان الطرفين عن التوصل إلى اتفاق حول إنشاء ما سمي بالمنطقة الآمنة فوق الأراضي السورية، وليس في فلوريدا ولا تكساس ولا إسطنبول، وهو الاتفاق الذي أعلن بلدي رفضه القاطع والمطلق له باعتباره يشكل اعتداءً فاضحاً على سيادة ووحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية التي أكدت عليها قرارات مجلسكم هذا المتعلقة بسورية كافة وانتهاكاً سافراً لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عرى هذا الاتفاق الأمريكي التركي ومن جديد الشراكة الأمريكية – التركية في العدوان على سورية. وكشف بشكل لا لبس فيه حجم التضليل والمراوغة اللذين يحكمان سياسات هذين البلدين. إننا أمام واقع خطير يتمثل بقيام دولتين معاديتين تدعمان الإرهاب في بلدي بالتفاوض علناً على المساس بأراض عائدة لدولة ثالثة هي سورية، في الوقت الذي أكد فيه مجلسكم هذا في ٢٠ قراراً على الالتزام القوي بسيادة سورية ووحدة وسلامة أراضيها.

والوفد الأمريكي وافق على هذه القرارات الـ ٢٠ التي اعتمدت بالإجماع، بما في ذلك بتأييد أمريكي.

فهل يمكن لكم إطلاعنا على موقف مجلسكم من هذا السلوك العدواني الأمريكي – التركي الهادف إلى تكريس احتلالهما لأجزاء من بلدي؟ وهل من مبررات لصمت مجلسكم عن هذا الانتهاك السافر والعلني للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة؟ في الوقت الذي تبادر فيه بعض الدول الأعضاء المعروفة لإجهاد المجلس بالدعوة إلى عقد اجتماعات شبه يومية أحياناً وجلب شهود زور وطرح مشاريع رسائل وبيانات وقرارات، لا بل وتشكيل لجان كتلك التي تم إنشاؤها مؤخراً للتحقيق في مزاعم استهداف المستشفيات والمراكز الصحية بناء على مزاعم توردها مصادر مفتوحة مضللة ولا أساس لها من الصحة، بهدف كيل الاتهامات للحكومة السورية ومحاولة الإساءة لها بدلاً من

الاعتماد على المعلومات الموثقة التي توافي حكومة بلدي بها الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أشكر السيد لوكوك على وضع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووضع نفسه في خدمة أجندات الدول المعادية لبلدي في هذا المجلس اليوم.

وأما المشاركة الإسرائيلية في الهندسة الإرهابية فقد تمثلت بالاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على أراض ثلاث دول عربية هي سورية والعراق ولبنان، وهي الاعتداءات التي أعرب وزير الخارجية الأمريكي عن تأييد إدارة بلده لها في تعبير عن الشراكة الأمريكية الإسرائيلية الرامية إلى مواصلة زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة بما يحقق المصالح الإسرائيلية. لقد بادر وفد بلدكم مشكورا بعقد جلسة لمجلس الأمن في ٢٠ آب/أغسطس بشأن التحديات التي تعترض السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وهي الجلسة التي أكد فيها معظم المتحدثين أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وممارساته العدوانية أساس تلك التحديات.

وفي ضوء البيانات الحاسمة التي أدلى بها العشرات من مندوبي الدول المعنية نفترض أنه لم يعد هناك مكان للأمية السياسية في هذه المنظمة الدولية.

لقد أشار بعض الزملاء إلى الوضع الراهن في إدلب. وفي هذا الساق أؤكد أن حكومة بلدي قد تحلت بصبر أيوب واختارت الحلول السياسية ومنحتها الوقت اللازم، كما تعاملت دوماً بجدية مع جميع مبادرات التهدئة، والتزمت بها حرصاً منها على حياة مواطنيها السوريين ولقطع دابر المتاجرين بآلامهم ودمائهم على كامل مساحة المشهد السوري. وقد تجلى ذلك مؤخرا كما قلت في اجتماع أستانا الجولة ١٣ عندما شارك وفد حكومة الجمهورية العربية السورية في الاجتماعات، واعتمدنا بيانا ختاميا جيدا جدا كما قلنا.

لكن هذا البيان نقض وأنا في مؤتمري الصحفي في أستانا، وكنت أقرأ بيانا رسميا باسم حكومة بلدي بعد انتهاء الاجتماع، أي بعد نصف ساعة من اعتماده. من الذي نقض الاتفاق؟ إنها تركيا والإرهابيون ورعاة الإرهابيين في إدلب.

إن المنظمات الإرهابية وداعميها اختاروا الحل العسكري من خلال مواصلة استهدافهم المناطق المأهولة بالمدنيين في حلب وحماة وجنوب إدلب واللاذقية حيث قتل المئات وأصيب الآلاف من الأبرياء، وهو الأمر الذي صمت عنه حملة القلم الإنساني، ولم يبادروا إلى قول حرف واحد لإدانته داخل هذا المجلس أو خارجه بل إنهم يتحدثون عن بناء الثقة مع الإرهابيين، ويتجاهلون أن المجموعات الإرهابية المدعومة غربياً قتلت أعدادا كبيرة من المخطوفين والرهائن الذين احتجزتهم.

وفي المقابل وحرصاً منها على مواطنيها أعلنت حكومة بلدي قبل أيام عن فتح ممر إنساني في مدينة صوران لتمكين المدنيين الراغبين بالخروج من مناطق تواجد المجموعات الإرهابية في ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي إلى مناطق الدولة. وسيصار إلى تلبية كافة احتياجات هؤلاء المدنيين من المأوى والغذاء والرعاية الصحية. كما كان بلدي قد وافق على إرسال مستشفى كامل تابع للجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مخيم الهول في الحسكة. يبدو أن هذه المعلومة لم تصل إلى مسامع السيد لوكوك.

إن حكومة بلدي ترفض بشدة ما تضمنه تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة والإحاطة من مزاعم تهدف إلى تشويه صورة الحكومة السورية والترويج لاتهامات باطلة لا أساس لها من الصحة حول استهدافها لمنشآت مدنية في إدلب. ولا يخفى على أحد ما أكده التقرير الرابع والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الذي صدر مؤخرا S/2019/570 بأن إدلب أصبحت، وأقتبس وفقا لكلام الأمم المتحدة وكلام خبراء في مكافحة الإرهاب تابعين للأمم المتحدة، ”تضم تلك المنطقة

حاليا أكبر تركز للعناصر الإرهابية في الشام والعراق‘‘ حتى أنها باتت تشكل ’’أكبر مكب نفايات في العالم للمقاتلين الإرهابيين الأجانب‘‘. وهذا كلام فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع لمجلس الأمن. واقتبس مجددا، يقول التقرير إن هيئة تحرير الشام هي المسيطر الوحيد والفعلي على كل الأنشطة المسلحة وغير المسلحة في تلك المناطق. ولا يخفى على أحد أيضا أن اتفاق أستانا الخاص بإنشاء مناطق خفض التصعيد لا يشمل الجماعات المسلحة التي صنفها مجلس الأمن على أنها كيانات إرهابية. وأن الاتفاق نص على جملة التزامات، من بينها إلزام الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق أستانا، بالعمل على فك ارتباطها بالتنظيمات الإرهابية ولا سيما داعش وجبهة النصرة والمجموعات الأخرى المرتبطة بهما. كما أكد اتفاقا أستانا وسوتشي حق الحكومة السورية وحلفائها في مواجهة التنظيمات الإرهابية بغض النظر عن تسمياتها.

وأؤكد في هذا الصدد أن الكيانات المسلحة الموجود في إدلب مثل جبهة النصرة وهيئة تحرير الشام وداعش وحركة تركستان الشرقية وحراس الدين وجيش المهاجرين والأنصار وغيرها هي مجموعات إرهابية مسلحة لن تفلح مساعي حكومات الدول الداعمة لها في إعادة تدويرها لتقديمها على أنها معارضة سورية مسلحة معتدلة، ولن تثنينا عن الاستمرار، بدعم من حلفائنا، في الدفاع عن مواطنينا وفي مكافحة الإرهاب. وإن الوقوف إلى جانب سورية اليوم هو المعيار الحقيقي لإثبات مصداقية الحرب على الإرهاب.

وبالمناسبة، تنظيم حراس الدين، الذي ترعاه المخابرات الأمريكية، يتم تمويله من الحركة السلفية الكويتية. وهذا خبر لرعاية وانتباه زميلنا سفير الكويت. حراس الدين، التنظيم الإرهابي الذي تديره المخابرات الأمريكية، يتم تمويله من الحركة السلفية الكويتية. نرجو التحقيق في ذلك.

ختاما، تثمن حكومة بلادي جهود المبعوث الخاص، وتجدد استعدادها لمواصلة التعاون معه من أجل إنجاح مهمته المتمثلة في تيسير الحوار السوري – السوري، بقياده وملكية سورية، ودون أي تدخل خارجي. لكن إنجاح جهود المبعوث الخاص يستلزم إنهاء الوجود الأجنبي غير المشروع على كامل الأراضي السورية بشكل فوري، ومن دون أي شروط، والالتزام التام والفعلي بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامة أراضيها، ودعم جهود الدولة السورية وحلفائها لمكافحة الإرهاب، وتوفير الاحتياجات المعيشية للسوريين، وإعادة الإعمار وتيسير عوده المهجَّرين، بدلا من طرح الشروط المسبقة التي سمعناها اليوم، وذلك من خلال تقديم مساعدات إنسانية حقيقية لا دعائية، وتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي لم يتجاوز تمويلها حتى تاريخ اليوم ٢٧ في المائة، بالرغم من أننا في الثلث الأخير من العام، إضافة إلى ضرورة رفع التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، والتي تمثل إرهابا اقتصاديا مكملا لإرهاب التنظيمات الإرهابية، وعملية ابتزاز رخيصة لن تؤتي أكلها، تجلت آخر صورها في إعلان الإدارة الأمريكية عزمها على فرض عقوبات على الشركات والأفراد الذين يشاركون في معرض دمشق الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الكويت الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد العتيبي (الكويت): طبعا، تطرق المندوب السوري إلى الكويت في مناسبات كثيره. وفي الحقيقة، هناك اتهامات كثيرة لأطراف أو مؤسسات كويتية. وعادة ما يلقي هذه التهم أثناء إدلائه ببياناته، وهذا من حقه. ولكن من حقنا أيضا أن نرد، لأن هذه التهم في الحقيقة عارية من الصحة.

ونتمنى مرة أخرى إذا تكلم، مثلما ذكر في مداخلته قبل قليل، بأن الحركة السلفية في الكويت هي من تدعم فصيلا، اعتقد أنه قال إن اسمه فصيل حراس الدين. ونحن لم نسمع

في الحقيقة عن هذا الفصيل، ولكن ليس لدينا في الكويت حركة باسم الحركة السلفية، حتى تمول. هناك جمعيات خيرية، وجمعيات خيرية ذات توجه ديني معين. ولكن بالنسبة لهذه الجمعيات الخيرية، تشهد الحكومة الكويتية بأن لا علاقة لها بأي جماعات إرهابية سواء في سورية أو في غير سورية.

والتمويل الذي تقوم به هذه الجماعات يقتصر فقط على الجانب الإنساني، كما تفعل حكومة الكويت في الملف السوري. البعد الإنساني هو الذي يحظى بأولوية بالنسبة لنا، لذلك استضفنا ثلاثة مؤتمرات دولية في الكويت، ولا نزال من أوائل الدول التي تدعم العمليات الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة في مساعدتها للاجئين السوريين وللنازحين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): نحن عندما نتحدث عن مكافحة الإرهاب، ننطلق من آلام أصابتنا على مدى ثمانية أعوام. آلام أزهقت أرواح مئات الآلاف من السوريين ودمرت البنى التحتية.

وعندما نتحدث عن الإرهاب ونخص شخصا ما بالذكر، سواء أكان كويتيا أو مصريا أو تونسيا أو أستراليا أو أمريكيا أو بلجيكيا، فهذا لا يعني أننا نتهم حكومات هذه الدول. نحن نلفت عناية هذه الحكومات إلى وجود من يرعى الإرهاب في ذلك البلد. الحركات السلفية معروفة في جميع أنحاء الخليج، وليس في الكويت فقط. هناك حركات سلفية وهابية متأثرة بالفكر الوهابي السعودي. وهذا الكلام تعرفه الحكومة الكويتية حق المعرفة.

وسبق لنا على مر السنوات، أن أثبتنا بالدليل القاطع أن أعضاء في البرلمان الكويتي، مثلا، ينتمون للحركة السلفية، مثل الطبطبائي وشافي العجمي. نحن نعطيكم أسماء. قل لي، هل هذا الكلام غير صحيح، سعادة السفير؟ وهل تستطيع القول إن هذه الأسماء ليست كويتية؟ الطبطبائي وشافي العجمي، هما عضوان في البرلمان، أعتقد أن أحدهما لا يزال عضواً في البرلمان والآخر عضو سابق، يمولان الإرهاب في سورية، ولهما تسجيلات فيديو على (WhatsApp) ووسائل التواصل الاجتماعي. وتحفل وسائل التواصل الاجتماعي بالفيديوهات التي يظهر فيها هذان الإرهابيان وهما يحثان على ذبح السوريين، وخاصة على أساس مذهبي وديني، وهلم جرا.

تحدثنا بالطبع في السابق عن ضابط صف يدعى المطيري. تحدثت عنه صحيفة نيويورك تايمز في صفحة كاملة في عام ٢٠١٣. وقالت إنه لوحده أرسل ٤٠٠ مليون دولار، نقداً وأسلحة، إلى سورية، وهو رقيب أول في الجيش الكويتي. وهناك إرهابي آخر اسمه الجلاهمي، اضطرنا مندوب الكويت لذكر الأسماء، ونحن بغنى عن هذا الحديث الذي له مكان آخر. ومع ذلك، فله نفس القصة أيضا. وهو من الإرهابيين النشطين في سورية، إلى جانب سعوديين ومصريين وتونسيين وغيرهم. وهذا لا يعني أن الحكومة الكويتية هي التي ترعى الإرهاب. لا، فنحن نلفت عناية حكوماتكم إلى أن هناك إرهابيين من بلدكم يأتون عندنا. إنهم ليسوا سوريين. إنهم إرهابيون أجانب. ويحق للدولة السورية أن تحاربهم وتقاتلهم وتطردهم. وإذا كنتم حريصين عليهم، فأعيدوهم. وكما قلنا في بداية البيان، أعيدوا هؤلاء الوحوش إلى كهوفهم في بلدكم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الكويت الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد العتيبي (الكويت): أعتذر، حقيقة، عن أخذ الكلمة مرة أخرى. كما ذكرت في السابق، حاولت كثيرا في الحقيقة أن أتجنب الرد على ممثل سورية وعدم الدخول في سجال خلال جلسة مجلس الأمن، لسبب واحد، وهو إبقاء التركيز على موضوع النقاش بدلا من تحويله إلى مواضيع أخرى، وندخل

في سجال في مواضيع ليست محل النقاش. ولكن، لأن الممثل السوري كررها أكثر من مرة، نحن مضطرون للرد عليه.

كما تلاحظون، ذكر الممثل السوري قضية شخص اسمه المطيري أكثر من مرة. وذُكر في إحدى نشرات صحيفة نيويورك تايمز. واعتقد أن السنة التي ذكرها هي منذ أربع أو خمس سنوات أو حتى أكثر. أي لا يزال يتذكر ما ذكرته صحيفة نيويورك تايمز بحق شخص أسمه المطيري. وأود أن أقول للمجلس إن هذا الشخص الذي يقول إن اسمه المطيري، غير موجود. المطيري قبيلة، وقبيلة كبيرة في الكويت. نحن نتكلم عن مليوني فرد أو أكثر. وبالتالي لا نعلم في الحقيقة المعلومات التي يستند إليها في صحيفة نيويورك تايمز. أتمنى من السفير، الممثل السوري، أن يأتينا بوثيقة صادرة عن الأمم المتحدة أو تقارير دولية أخرى موثوق بها صدرت عن الأمانة العامة. ونحن جاهزون. وسيجد، إن شاء الله، ردا بخصوص أي شخص تذكر بحقه اتهامات موثقة.

عندنا قوانين في الكويت تحاكم وتحاسب من يكون له ارتباط بأي تنظيم إرهابي سواء مطيري أو غير مطيري... هؤلاء الأشخاص الذين ذكرهم أعتقد أن لا أحد منهم موجود على القائمة المحظورة، وتم تطبيق كل الإجراءات الخاصة في مجلس الأمن بشأنه. ,إذا كان عنده أشخاص ارتكبوا جرائم في حق الشعب السوري أو شاركوا في أي عمليات ضد الشعب السوري داخل الأراضي السورية فليزودنا بها، والإجراء الآخر الذي يمكنه اتخاذه هو أن يتوجه مباشرة إلى لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ويقدم كل المعلومات الخاصة بهم ومتى ما قرر المجلس إدراج أي شخص فنحن سنقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة في حقه.

ولكن لا أعتقد أنه من الصواب أن نلقي التهم جزافا في حق أشخاص غير موجودين ونتهمهم بالإرهاب بناء على تقارير صدرت من النيويورك تايمز أو غيرها. أنا أتمنى أنك أنت تقبل ما ينشر في تقارير الأمم المتحدة عن الأوضاع في سورية، عن المعتقلين داخل سورية، وعلى الأقل نستطيع القول إن تقارير الأمم المتحدة تتمتع بالاستقلالية والموضوعية وعدم الانحياز لأي طرف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

أعطيه الكلمة الآن وآمل أن يكون ذلك للمرة الأخيرة اليوم.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أنا في الحقيقة كنت أحرص من زميلي مندوب الكويت على الكويت، لأنني قلت إن الاتهامات غير موجهة لحكومة الكويت، لكن إصرار السفير الكويتي على إنكار مصداقية ما قلته يؤكد أن ظنوننا في محلها، ويجب عدم حماية الإرهاب، ليس لأنني أقول ذلك، وإنما تطبيقا لقرارات مجلسكم هذا، فنحن لا نكتفي بالكلام فقط بل قدمنا هذه الأسماء إلى اللجان الفرعية لمكافحة الإرهاب، وذلك يعني أننا نقرن القول بالفعل، ولا نتحدث فقط استنادا إلى كلام النيويورك تايمز رغم أن هذا الكلام مهم، وإذا كانت قبيلة المطيري عددها مليونان وجميعهم إرهابيون، فهذه كارثة للكويت، إذا كان يوجد مليونا شخص من قبيلة المطيري كلهم إرهابيون فهذه كارثة. لا، هناك شخص إسمه المطيري رقيب أول في الجيش الكويتي متورط في الإرهاب في بلدي وهذا الكلام ثابت وليس كلام النيويورك تايمز، وزودنا اللجان الفرعية لمكافحة الإرهاب التابعة لمجلسكم هذا بكل الإثباتات وعندما طلبنا إدراج شافي العجمي في قوائم الأفراد من الإرهابيين، إعترض وفد الكويت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الكويت الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد العتيبي (الكويت): آمل أن يكون هذا الرد هو الأخير من قبلنا لأنني في الحقيقة لا أسمح للمندوب السوري أو غيره أن يتهم الكويت تلميحا أو مباشرة، أو أن يربطها بشكل أو بآخر بموضوع الإرهاب. وأريد أن أصحح المعلومة التي ذكرها قبل أن يختتم مداخلته بخصوص شافي العجمي، شافي العجمي لعلمكم مدرج في قائمة القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وقد انتهينا من موضوع شافي العجمي وهو مدرج فعلا بقرار من مجلس الأمن، ولم نعترض أصلا، فنحن لم نكن أعضاء في المجلس حتى نعترض. وهذا مجرد تصحيح للمعلومة. وشكرا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.